

الديمقراطية وحقوق الإنسان

الشباب والشباب في لبنان

دراسة الشباب في الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا: تحليل للنتائج

ميشال دويهي
كانون الأول / ديسمبر 2022

←
تأثير الوضع الاقتصادي الشخصي
للشباب في لبنان بسلسلة
الأزمات المالية ونقص السيولة
التي شهدتها البلاد، وهم ليسوا
في وضع يسمح لهم بأدّار
المال بالنظر إلى المستوى
الحالي للتضخم.

←
يعدّ اهتمام الشباب بالسياسة
منخفضاً، ويرتبط ذلك بالدلالات
المتصورة لديهم عن كلمة
«سياسة» وربطها بـ«الفساد» أو
«المشاكل».

←
أشارت الغالبية العظمى من
الشباب المشاركين في
الاستبيان إلى أنّ الانخراط في
النشاط المدنيّ كان تلقائياً أو غير
مؤسّسياً أو فردياً، حيث شارك
الشباب بمبادرة خاصّة مفضّلين
العمل التطوعيّ غير المنظم على
التنظيم داخل إطار مؤسّسيّ.

الشباب والشباب في لبنان

دراسة الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحليل للنتائج



وعلاوة على ذلك، أشارت الغالبية العظمى من الشباب المشاركين في الاستبيان إلى أن الانخراط في النشاط المدني كان تلقائياً أو غير مؤسسياً أو فردياً، حيث شارك الشباب بمبادرة خاصة مفضلين العمل التطوعي غير المنظم على التنظيم داخل إطار مؤسسي، ويعود ذلك إلى الممارسات التمييزية داخل المبادرات المؤسسية وأماكن المشاركة السياسية. وفي الواقع، يعتقد الكثير من الشباب أن الرجال الأقوياء هم من لهم الكلمة الفصل في صنع القرار الداخلي، وأن العمل لا يفيد سوى عدد قليل من النخب، مما يثير تساؤلات حول صدقية وهدف بعض المبادرات السياسية.



وقد أدى هذا الوضع إلى فقدان الشباب رفاهية القدرة على الاختيار أو التبديل بين الوظائف بحرية، فضلاً عن تراجع القدرة على قبول الأعمال التدريبية غير مدفوعة الأجر، والتي لم تعد متاحة لغالبية الشباب المطموحين. ومن الواضح أن هذا الواقع يؤثر على الخيارات المهنية ويغير مساراتها بالكامل لصالح الحصول على دخل عاجل، وهو ما أصبح يشكل القاعدة في لبنان. وإلى ذلك، يعدّ اهتمام الشباب بالسياسة منخفضاً، وهو أمر يرتبط بالدلالات المتصورة لدى الشباب عن كلمة «سياسة» وربطها بـ«الفساد» أو «المشاكل».



بناءً على دراسة استقصائية أجريت بين الشباب في لبنان الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و30 عامًا، وجدت هذه الدراسة أن الوضع الاقتصادي الشخصي للشباب في لبنان تأثر بسلسلة التزامات المالية ونقص السيولة التي شهدتها البلاد، الأمر الذي جعلهم في وضع لا يسمح لهم بأدخار المال بالنظر إلى المستوى الحالي للتضخم. هذا إضافة إلى أن الحصول على التأمين الصحي بين الشباب منخفض بشكل مقلق، حيث أفاد العديد من الشباب الذين شملهم الاستبيان أنهم لا يملكون تأميناً صحياً، في الوقت الذي أفادت فيه الغالبية العظمى منهم بعدم حصولهم على خدمات الرعاية الصحية المجانية.

لمزيد من المعلومات:

<https://mena.fes.de/ar/topics/youth-study>

<https://lebanon.fes.de>

الديمقراطية وحقوق الإنسان

الشابات والشباب في لبنان

دراسة الشباب في الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا: تحليل للنتائج

جدول المحتويات

2	مقدّمة	1
3	المنهجية	2
3	أخذ العينات وجمع البيانات.....	1.2
3	الخصائص الديمغرافية للعيّنة.....	2.2
4	وضع الأزمة اللبنانيّة في سياقها	3
5	التّفكّيف والاستحواذ على الوظائف العامّة.....	1.3
5	«الدّولارات الجديدة» وتفكّك الطبقة الوسطى.....	2.3
5	العنف.....	3.3
6	التّواصل الاجتماعيّ والتّعبئة.....	4.3
6	التّنظيم وفق مستويات مختلفة.....	5.3
7	الوضع الاقتصاديّ الشّخصيّ	4
8	أنظمة الدّفْع.....	1.4
8	مصادر الدّخل وتوقّر التّمويل.....	2.4
9	الوصول إلى خدمات الرّعاية الصحيّة.....	3.4
10	الأمن واللّانظاميّة في سوق العمل اللبنانيّ.....	4.4
12	السّياسة والانخراط	5
12	الاهتمام بالسّياسة والمعلومات.....	1.5
13	العمل السّياسيّ والانخراط المدنيّ.....	2.5
14	الجمعيّات والأندية الجامعيّة.....	3.5
14	الطّبيعة الفوضويّة لانتفاضة تشرين الأوّل.....	4.5
15	الحياة اليوميّة والتّجارب الشّخصيّة	6
16	اختبار العنف والتّهديدات.....	1.6
16	الهجرة.....	2.6
17	الخيارات الجنديّة والشّخصيّة.....	3.6
18	قبل الانهيار وبعده	7
18	الاستقرار الاقتصاديّ.....	1.7
19	السّياسة والانخراط.....	2.7
20	التّجارب اليوميّة والحياة الشّخصيّة.....	3.7
20	زيادة انعدام اليقين.....	4.7
21	الخاتمة	8
24	المراجع.....	
25	قائمة الأشكال.....	

مقدمة

كما يركّز هذا التقرير على ثلاثة جوانب رئيسية، أولها الوضع الاقتصادي الشخصي للشباب في لبنان، وتغطي قضايا مثل الاستقرار الاقتصادي، والتوظيف، ودخل العمل، والمدخرات، والتأمين الصحي، والحصول على خدمات الرعاية الصحية، وغيرها. ويتمثل الجانب الثاني في السياسة والمشاركة، والذي يتضمن قياسات اهتمام الشباب بالسياسة، وارتباطهم بالجماعات السياسية، ومشاركتهم المدنية، بالإضافة إلى العديد من العوامل الأخرى. وأمّا الجانب الثالث والأخير فيستعرض الحياة الشخصية للشباب وتجاربهم، جنباً إلى جنب مع موقفهم من الهجرة والاستقرار اليومي.

وبالإضافة إلى ما سبق، يتبنّى التقرير منظورا جندرياً في جميع مراحل الدراسة لتسليط الضوء على الطبيعة المتداخلة للآثار التي أحدثتها الأزمة على البلاد.

وأخيراً، يضع التقرير الأزمة اللبنانية في سياق النهج النيوليبرالي المتزايد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويأخذ في الاعتبار العوامل الاجتماعية والسياسية والعسكرية والاقتصادية الإقليمية لفهم الوضع في لبنان عموماً، وأوضاع الشباب خصوصاً، بشكل أفضل.

يعدّ هذا التقرير جزءاً من دراسة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمؤسسة فريدريش إيبيرت، والتي تتناول سبل عيش الشباب في 12 بلداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹. واستناداً إلى نتائج دراسة استقصائية طويلة المدى، تمّ إطلاقها في عام 2016، تسعى مؤسسة فريدريش إيبيرت (FES) إلى توفير نظرة ثاقبة عن وضع الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

في عام 2021، أطلقت مؤسسة فريدريش إيبيرت مسحها التمثيلي الثاني واسع النطاق في الجزائر ومصر والعراق والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين والسودان، بين اللاجئين السوريين في لبنان، وكذلك في تونس واليمن. ومن خلال 1000 مقابلة متعمّقة أجريت لكلّ دولة، تنشئ دراسة دراسة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمؤسسة فريدريش إيبيرت قاعدة بيانات كبيرة من الردود على حوالي 200 سؤال تتعلق بالخلفية الشخصية للمحيين وآرائهم حول مجموعة متنوّعة من الموضوعات.

ويركّز هذا التقرير على الشباب اللبناني في عام 2021، حيث يعاني اللبنانيون واحدة من أسوأ الأزمات في التاريخ الحديث. وفي ضوء ذلك، هناك حاجة إلى نظرة متعمّقة حول كيفية تكيف الشباب، بالنظر إلى أنّ أفراد جيل الشباب هم من بين الفئات الأكثر تضرراً من تدهور الأوضاع وزيادة الهجرة.

1 لمزيد من المعلومات حول دراسة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التابعة لمؤسسة فريدريش إيبيرت، أنظري: <https://mena.fes.de/ar/topics/youth-study>

المنهجية

1.2 أخذ العينات وجمع البيانات

لأسباب تتعلق بالجدوى، تمّ اختيار طريقة أخذ العينات على الصعيد الوطني بهدف إجراء ألف مقابلة في كلّ بلد. ويعتبر حجم العيّنة كافياً وتمثليّاً للمجموعة المُستهدفة، وكذلك للمجموعات الفرعيّة الاجتماعيّة والديموغرافيّة والإقليميّة (على سبيل المثال، العمر والجنس ومستوى التّعليم).

وفي لبنان، تولّى معهد ARA للبحوث والاستشارات، ومقرّها بيروت، العمل الميدانيّ وأخذ العينات. ويمتلك المعهد مجموعة ثابتة من الأساليب لاختيار نقاط أخذ العينات وتحديد الأسر المؤهّلة للمسح بهدف ضمان التوزيع العشوائيّ في عملية الاختيار بأكبر قدر ممكن. وقد كان الهدف هو ضمان الانتشار الجغرافيّ للمجيبين بما يتلاءم بأكبر قدر ممكن مع معايير منطقة المسح في البلد المعنيّ. وفي هذا السّياق، قدّم المعهد قائمة بنقاط أخذ العينات لكلّ منطقة جغرافيّة.

من جانب آخر، تمّ إجراء العمل الميداني بين شهري أيلول وتشرين الثاني 2021، ووصل الاستبيان إلى 1,007 امرأة ورجل تتراوح أعمارهم بين 16 و30 سنة. وتمّ جمع البيانات في مقابلات مباشرة (وجها لوجه) استخدمت فيها تقنية المقابلات السّخّصية بمساعدة الكمبيوتر (CAPI)، باللّهجة العربيّة المحليّة، وفي منازل المجيبين أو في أماكن عامّة مثل المقاهي والمراكز المجتمعيّة. ولمّا كان من المهمّ أن يشعر المجيبون بالراحة فقد تمّ اختيار مواقع المقابلة وفقاً لذلك.

وقد تمّ نقل البيانات وحفظها في قاعدة بيانات مركزيّة (CAPI). وقامت مؤسّسة Kantar Public أثناء العمل الميدانيّ، وهي شركة متخصصة بالبحث وجمع الأدلّة والاستشارات، بالتحقّق من صحّة البيانات بواسطة مجموعة من البيانات المؤقّنة المُدخلة على برامج إحصائيّة مثل Excel وSPSS (برنامج إحصائيّ). وبالتّوازي مع ذلك، أجرت Kantar Public وجامعة ليبزغ Leipzig الفحص السّامِل النهائيّ للبيانات. وللتأكّد من أنّ الهيكلية النهائيّة للعيّنات تعكس هيكلية عالم البحث، فقد تمّ تقليص الاختلافات عبر استخدام تقنية تثقيل العوامل. حيث تمّ تثقيل بيانات المسح لجميع الفئات المُستهدفة ولا سيّما المتغيّرات الهيكلية للعمر والجنس والمنطقة بناءً على الإحصاءات المُتاحة.

2.2 الخصائص الديمغرافية للعيّنة

نتجت عن هذه المنهجية عيّنة من المجيبين شملت 52 في المائة من الإناث و48 في المائة من الذّكور. وتمّ توزيع المجيبين على ثلاث فئات عمريّة بحوالي 35 في المائة في الفئة العمريّة 20-16، و35 في المائة في الفئة العمريّة 21-25، وحوالي 29 في المائة في الفئة العمريّة 26-30.

ومن جهة أخرى، تمّ تقسيم المناطق وفقاً للمعايير الديموغرافية والجغرافيّة، إذ يقيم 36 في المائة من المجيبين في مستوطنات سكانيّة صغيرة، و25 في المائة منهم في مدن تضمّ أقلّ من 100 ألف ساكن، و39 في المائة في المدن الكبيرة.

وضع الأزمة اللبنانية في سياقها

أكبر من أجل إحقاق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. واستلهمت الهتافات والشعارات من الانتفاضات الثورية المصرية والسورية والعربية الأخرى، وهو ما سلط الضوء على شعور المقيمين في المنطقة بمصيرهم المشترك.

ومن هنا، من الضروري أولاً تأطير انعدام اليقين الاقتصادي والاجتماعي في إطار التحولات النيوليبرالية المتزايدة في المنطقة العربية، التي كانت مدفوعة بعمليات عدّة مثل المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، والشروط المفروضة من الممولين الأجانب على الحكومات التي تمرّ بأزمات.

وفي لبنان تحديداً، قرّرت حكومة رئيس الوزراء حسان دياب تعليق دفع سندات اليورو الخارجية (Eurobond) في عام 2020، ووضعت خططاً لإعادة هيكلة الدين العام والقطاع المالي. ومع ذلك، لم تؤت أيّ من هذه الخطط ثمارها، حتى مع تشكيل حكومة رئيس الوزراء نجيب ميفاتي بعد عام تقريباً. وفي الخلاصة، يبدو أنّ الجمود السياسي يمنع أيّ احتمال للتعافي الاقتصادي.

وعليه، اقترحت أحزاب سياسية عدّة وجماعات تابعة لها خططاً لإنقاذ المصارف، ودعت إلى بيع أصول الدولة لتعويض الخسائر التي تكبدها القطاع المالي بدلاً من تحميل المسؤولية إلى أصحاب المصارف ومدرائها. ومن ثمة، أصبح اقتراح بيع أصول الدولة قضية رأي عام ومحلّ خلاف من كلا الجانبين، سواء الذين يريدون تحميل المصارف تكاليف التعافي المالي، أو الذين يريدون تحميلها للدولة أو القطاع العام.

ولذلك، من المهمّ فهم التّقاطع بين العوامل المختلفة التي تؤثر على سبل عيش الشباب في لبنان، والتعرّف إلى مدى تعقيد المشاركة المدنية في البلاد، فضلاً عن العوامل المختلفة التي تؤثر على قرار الناس بالهجرة أو البقاء أو اختيار مسارات شخصية ومهنية معيّنة.

وعلى صعيد آخر، ترافقت سلسلة الأزمات الاقتصادية مع معدّلات مثيرة للقلق من التحرش الجنسي والاعتداء على النساء، فضلاً عن عمليّات الطرد الجماعيّ وحملات القمع العنيفة ضدّ مخيمات اللاجئين، بالإضافة إلى التهديدات المباشرة وقمع أنشطة مجتمع الميم-عين، وتضييق نطاق التنظيم وممارسة الأنشطة اليومية على المجتمعات المهمّشة.

شهد لبنان واحدة من أسوأ الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في التاريخ الحديث، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من 55 مليار دولار إلى 20 مليار بين عامي 2018 و2021 (World Bank 2021)، وترافق ذلك مع افتقار الصيدليات ومراكز الرعاية الصحية للإمدادات الطبية، وارتفاع أسعار الوقود بشكل يوميّ (National News Agency 2022)، وانخفاض ميزانية المرافق التعليمية بشكل كبير، وفقدان الليرة اللبنانية أكثر من 90 في المائة من قيمتها (ReliefWeb 2022). وبالإضافة إلى ذلك، باتت وتيرة الهجرة في ارتفاع، بحيث بدأ السّكان، وخصوصاً الشباب، الذين لا يرون نهاية للأزمة، البحث عن وظائف أو فرص تعليم في بلدان أخرى.

أدى ارتفاع معدّل البطالة وانعدام اليقين الاقتصادي والاجتماعي إلى مواجهة الشباب لعوامل عدّة مزعجة للاستقرار وتؤثر على سبل عيشهم بشكل يوميّ. ويتأثر الشباب بشكل غير متناسب بالأزمة؛ بدءاً من اضطرابهم إلى العمل في وظائف عدّة لضمان تلبية حاجاتهم الأساسية، وصولاً إلى فقدان إمكانية الوصول إلى المواد الكمالية والأنشطة الترفيهية. ولذلك، يعدّ من الضروريّ دراسة سبل عيش الشباب في لبنان، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً، للحصول على فهم أفضل للأزمة متعدّدة الأوجه التي تؤثر على البلد والمنطقة.

اقترحت الحكومة في 17 تشرين الأول 2019، ضريبة جديدة على الواتساب، أحد أكثر منصّات الاتصالات الرقمية استخداماً في البلاد، وقد كانت القسّة التي قصمت ظهر البعير، ودفعت مئات آلاف المقيمين إلى النزول إلى الشوارع، في ما يُعرف الآن بانتفاضة 17 تشرين الأول. حينذاك امتلأت الساحات المعروفة بالمظاهرين مثل ساحة الشهداء في بيروت، وساحة الثور في طرابلس وامتدّت إلى العديد من المناطق الأخرى في جميع أنحاء البلاد. وتخلّلت الانتفاضة نصب الخيام في الساحات، وإجراء مناقشات عامة حول النّظام السياسي والاقتصادي المطلوب لحلّ الأزمة الحاليّة، فضلاً عن إشعال الإطارات لإغلاق الطرق وتنظيم الإضرابات.

وقد خفت وهج التظاهرات بعد استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري في تشرين الثاني 2019، ومن ثمّ همدت بعد تفشّي جائحة كورونا، الذي يعتقد كثيرون أنّه جرى استغلالها من الطبقة الحاكمة لفرض حظر التجوّل والحدّ من التنظيم السياسيّ.

وقد كان الشباب من بين أبرز المشاركين في انتفاضة 17 تشرين الأول، وربطها كثيرون بسلسلة انتفاضات الربيع العربي التي اندلعت على مدى العقد الماضي، واعتبروها جزءاً من مساعي عربية

وفي نفس السياق، ترتبط قضية «الدولارات الجديدة» بشروط التوظيف التي يقدّمها أرباب العمل في الخليج وغيرها من البلدان للشباب اللبناني. وقد لاحظ الشباب الذين تمّت مقابلتهم أنّ عروض العمل تأخذ في الاعتبار أزمة سعر الصرف في البلاد، ما يؤدي إلى حصول اللبنانيين على أجور أقلّ من المعتاد بسبب جاذبية الرواتب بالعملات الأجنبية ومعايير التوظيف المنخفضة بشكل عام.

وأخيراً، يبقى العامل الأكثر أهميّة متمثلاً في الروابط مع الطبقة السياسية الحاكمة، التي لديها علاقات وشبكات مُمتدّة من معظم الوظائف العامّة إلى المؤسسات الخاصّة عبر رجال الأعمال المرتبطين بها. وعليه، من المهمّ، عند تحليل تفكّك الطبقة الوسطى، فهم الضمانات التي يتمتّع بها المرتبطون بشخصيات سياسيّة بارزة ونافذة بالتّظر إلى ترسخ وجودهم في مختلف مجالات القطاعين الخاصّ والعامّ.

3.3 العنف

تعدّ الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة في لبنان أسوأ بكثير ممّا كانت عليه في عام 2016 (غرتل / هكسيل 2018)، خاصّة مع تزايد انعدام الأمن الغذائيّ والعنف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل كبير. وخلال الانتفاضات، تحوّلت العديد من المظاهرات إلى أعمال عنف، واستخدمت القوى الأمنيّة الحكوميّة أو شبه الحكوميّة، مثل قوى الأمن الداخليّ والجيش وحرس مجلس النواب، إجراءات قمعيّة وحشيّة.

من ناحية أخرى، برز تطور آخر تمثّل بتفشي بيع العلامات التجاريّة الغذائيّة المتدنية الجودة في محلات المراكز التجاريّة اللبنانيّة، ما أدى إلى زيادة حالات التسمّم الغذائيّ، ونشر خوف عامّ من تناول الطّعام خارج المنزل، وتجنّب شراء بعض المنتجات مثل المخبوزات التي تحتوي على الجبنّة من الأفران المحليّة. كما أصبحت الأسماك واللحوم والدجاج أيضاً من الأطعمة الفاخرة التي لا يستطيع الجميع تحمّل تكلفتها، باستثناء المنتجات المنخفضة الجودة والوجبات السريعة غير الخاضعة للرقابة الغذائيّة.

وعلاوة على ذلك، كان هناك تصعيد مُقلق في العنف اليوميّ، بما في ذلك زيادة حالات التّحرّش والاعتداء خصوصاً خلال فترة الإغلاق العامّ التي فرضت لاحتواء تفشّي جائحة كورونا. ومن المهمّ هنا أن نلاحظ الطّبيعة المتقاطعة للعديد من الاحتجاجات التي جرت في لبنان، حيث قادت الحركات النسويّة مظاهرات، وأطلقت دعوات لإعطاء الأولوية لسلامة النساء والمجتمعات المُهمّشة. وهذا ما يختلف عن الدول العربيّة الأخرى حيث يكون النّاشطون السياسيون «أقلّ اهتماماً بالحرّيات السياسيّة والحقوق المدنيّة - بما فيها حقوق الأقليات - بالمقارنة مع اهتمامهم بضمان الحاجات الأساسيّة والقضاء على العنف» (غرتل / هكسيل 2018: 30).

«إنّ الأمن المعيشيّ للأسر الشّابة مُهدّد، وبالحدّ الذي تستطيع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توفير وظائف مناسبة أو ضمان اجتماعي للشباب وأسره. وهناك جيل بأكمله ينحدر باتجاه التّهميش الاجتماعي ولو بفارق زمنيّ لا يزال غير مرئيّ حالياً» (غرتل / هكسيل 2018).

1.3 التّقسّف والاستحواذ على الوظائف العامّة

تعدّ دراسة الشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة لمؤسسة فريدريش إيبيرت لعام 2016 (Gertel/Hexel 2018) مفيدة، لأنها تسلط الضوء على دورة أو نمط معيّن من النشاط الاقتصاديّ، الذي يُظهر أوجه تشابه عدّة بين الدول العربيّة. وقد أثر غياب دول الرّفاهية وتزايد خطط الخصخصة والسياسات النيوليبرالية على وصول الشباب إلى الأمن الوظيفيّ. وكانت هذه التّطورات تقسّم بيضاء الطبقة الوسطى مع اتّساع الفجوة بين الشريحتين العليا والدنيا، وتعيق وصول الشباب إلى التّعليم العالي المناسب، وتجبرهم على دخول سوق العمل في وقت مبكّر، أو تجرّدهم من آفاق وفرص اكتساب المؤهّلات المناسبة للحصول على عمل لائق أو أيّ شكل من العمل.

وعلاوة، شجّع تحوّل مؤسسات الدولة إلى شبكات زبائنيّة أحزاب الطبقة الحاكمة على ممارسة المحسوبية والفصل الطائفيّ من خلالها، ممّا أدى إلى تراجع التوظيف في القطاع العامّ في العقود القليلة الماضية ومنع (أيّ شكل من أشكال) التوظيف وفق الجدارة والكفاءة.

2.3 «الدولارات الجديدة» وتفكّك الطبقة الوسطى

تقف العديد من العوامل وراء تفكّك الطبقة الوسطى، وهي تختلف بين بلدان المنطقة. وفي لبنان، تمّ التمييز على مدى السّنوات القليلة الماضية بين الشباب الذين تحصل أسره على دخل بالدولارات الجديدة أو لديها إمكانيات الوصول إلى الدولارات الجديدة - أي المبالغ المقوّمه بالدولار الأميركي التي يتمّ تحصيلها نقداً، أو عبر المدفوعات الإلكترونيّة الدوليّة من دون قيود - وبين الشباب الذين لا يتمتّعون بهذه المزايا.

ومع انخفاض قيمة الليرة اللبنانيّة، بات تسعير السلع اليوميّة يتمّ بطرق ملتوية وفق سعر الصرف في السوق السوداء. وبما أنّ تصحيح الأجرور (خصوصاً المقوّمه بالليرة اللبنانيّة) لا يستند إلى أسعار الصرف في السوق السوداء، فقد فقدت الأجرور المُسرّعة بالليرة اللبنانيّة معظم قيمتها، ودفعت المزيد من العائلات نحو مزيد من انعدام الأمن والاستقرار. ومن ناحية أخرى، استفاد الأشخاص الذين يعملون مع المنظّمات الدوليّة أو من يتمّ تقييم أجورهم بالدولار الأميركي من ارتفاع سعر الصرف لفترة. ومع ذلك، يعدّ هذا الوضع غير مستدام على المدى الطويل نظراً لارتفاع أسعار السلع بشكل مستمرّ، الأمر الذي يقوّض الأمن الماليّ حتّى لمن لديهم إمكانيّة الوصول إلى «الدولارات الجديدة».

وغني عن القول إنّ الانتخابات البرلمانية شهدت أيضاً مشاركة عدد كبير من المتطوعين الشباب، ومن ضمنهم من هم تحت سنّ الاقتراع (21 سنة)، بحيث لعب العديد منهم دوراً رائداً في الحملات.

وبالإضافة إلى الانتخابات البلدية المقبلة، من الجدير الإشارة إلى أهمية حشد الشباب الملتزمين سياسياً على مختلف المستويات. وبالنسبة لهم، ينصبّ التركيز على تفكيك الهيمنة والحكم الراسخ في جميع القطاعات وعلى مستويات متعدّدة، لا سيّما تلك التي تنادي بالمشاركة المدنيّة وحقوق الإنسان.

وفي المحصّلة، يمكن القول إنّ هناك حاجة لإدراك تعدّد العوامل التي تؤثّر على صنع القرار اليوميّ والحالات العقلية بشكل عامّ من أجل فهم الاستقرار الاقتصاديّ والمشاركة السياسيّة والتّجارب الشخصيّة لشباب لبنان بشكل أفضل.

4.3 التّواصل الاجتماعيّ والتّعبئة

يسلّط تقرير 2016 الصّوء على أهمّية الأدوار التي تلعبها منصات التّواصل الاجتماعيّ عبر الإشارة إلى عبارات مثل «ثورة الفايسبوك» و«احتجاج تويتر»، وغيرها من المصطلحات والمنصات التي استُخدمت في تنظيم الأنشطة السياسيّة لا سيّما بين الشباب (غريتيل / هكيسل 2018). وهذا ما ينطبق على الانتفاضة اللبنانيّة التي أطلق عليها اسم «ثورة الواتساب»، ربطاً باقتراح الحكومة فرض ضريبة على الاتّصالات الرقمية عبر الواتساب التي اندلعت على أثرها الحركات الاجتماعيّة.

ومع ذلك، كانت مجموعات الواتساب ضروريّة، لأنّها سمحت للعديد من المتظاهرين بتنظيم الأنشطة والتّخطيط سراً لاعتصامات في مؤسسات عامّة مُحصّنة ومحمّية مثل المصرف المركزيّ في بيروت. وكجزء من جهودهم المضادة، حاولت القوى الأمنية خرق هواتف المتظاهرين كسلاح للوصول إلى محادثاتهم وتحديد من يقود أعمال الشّعب أو ينظّم أنشطة التمرّد.

5.3 التّنظيم على مستويات مختلفة

من المهمّ، أخيراً في هذا السّياق، تسليط الصّوء على الأماكن المتوّعة التي استخدمها الشباب في انخراطهم السياسيّ. حيث تمكّنت الأندية الطلابيّة الجامعيّة، مثل «الأندية العلمانيّة» المعروفة، من تحدّي هيمنة الأحزاب السياسيّة التقليديّة داخل حرم الجامعات، وفازت بغالبية المقاعد في العديد من انتخابات اللجان الطلابيّة في مواجهة الأندية التابعة أو المرتبطة مباشرة بأحزاب الطّيقة الحاكمة. وتهدف هذه الأندية إلى نقل مطالب الشباب إلى المستوى الوطنيّ بدل حصرها بالإصلاحات التقنيّة داخل الحرم الجامعيّ.

كما قادت هذه الأندية أيضاً احتجاجات على الأرض، داخل الحرم الجامعيّ وخارجه، مطالبة بنظام سياسيّ علمانيّ وأكثر ديمقراطيّة وعدالة اجتماعيّة، وعبرت عن معارضتها للصّيغة الطائفية الحاليّة، وطوّرت وقّدمت أوراق سياسيّة مفضّلة واقتراحات تشريعيّة لتسهيل وصول التّعليم إلى شرائح أوسع، وهو ما دّعم الاحتجاجات في البلدان المجاورة مثل الانتفاضة السّورية عام 2011.

ومن ناحية أخرى، برزت التّقايات ضمن أماكن الانخراط السياسيّ التي طفت بعد انتفاضة تشرين الأول 2019. حيث نُظمت الانتخابات النقابيّة وضمت مرشّحين معارضين مؤيدين للتّغيير، وشكّلت لوائح ضدّ تحالفات أحزاب الطّيقة الحاكمة، وفازت بغالبية مقاعد المجالس النقابيّة، مثل نقابة المهندسين والمعماريين. وهو ما يمثل تحوّلاً لافتاً عن الطّيقة الحاكمة التي تستزلم العمّال وتحّد من استقلاليتهم وقدرتهم على التّعبئة ديمقراطياً من أجل المطالبة بحقوقهم وتحصيلها وتحسينها.

الوضع الاقتصاديّ الشّخصيّ

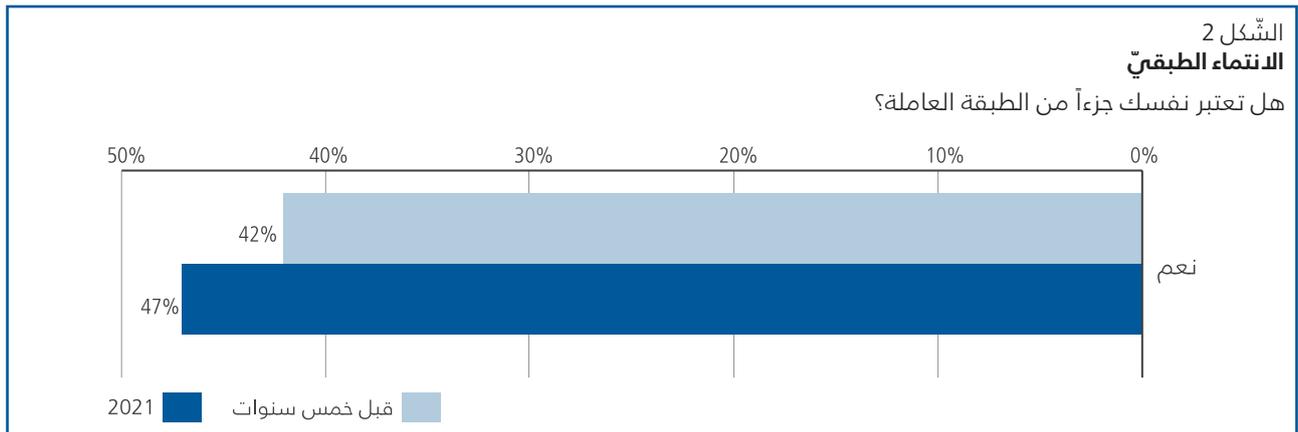
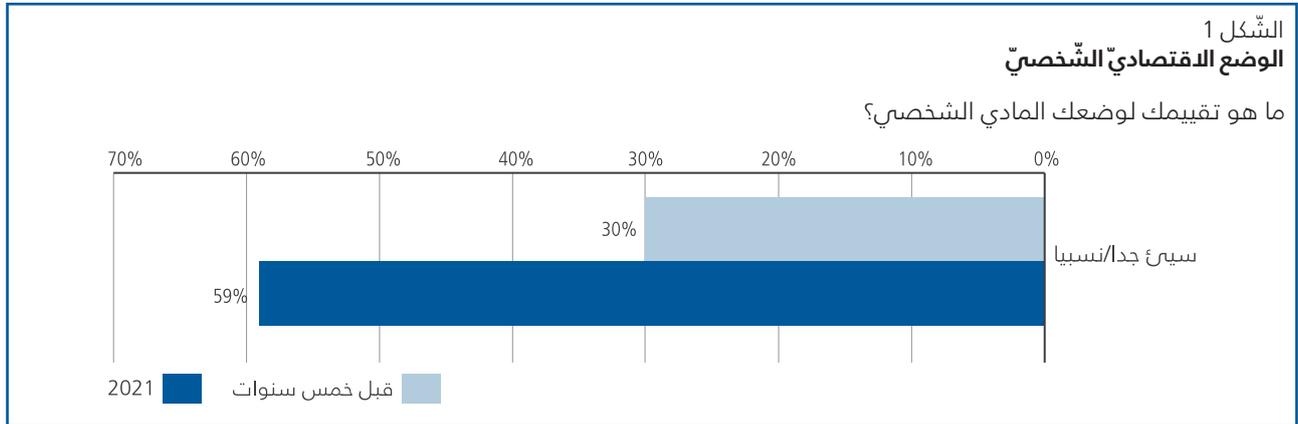
وضعها الاقتصاديّ الشّخصيّ سيئ، فيما اعتبر الأشخاص ذوي المستوى التّعليميّ المتوسّط إلى العالي أنّ وضعهم أفضل قليلاً. ومع ذلك، يُعدّ استكمال التّعليم الآن من المهامّ الشّاقة بالنّسبة للشّباب، بعد أن رفعت مؤسّسات التّعليم الخاصّ، لا سيّما الجامعات الرائدة في البلاد، الرّسوم الدراسيّة إلى مستويات باهظة، ما أجبر كثيرين على ترك الدّراسة أو الانتقال إلى بدائل أرخص.

وأما فيما يتعلّق بأسر الشّباب، فقد زادت على مدى السّنوات الخمس الماضية نسبة الشّباب الذين يعتبرون أنفسهم جزءاً من الطبقة العاملة، بالتّوازي مع تزايد عدد الأسر التي تصنّف نفسها ضمن الطبقة العاملة الدّنيا، وهو ما يعدّ تحوّلاً كبيراً في الانتماء الطبقيّ.

تأثّر الوضع الاقتصاديّ الشّخصيّ للشّباب في لبنان بسلسلة الأزمات الماليّة ونقص السيولة التي مرّت بها البلاد. ومع ذلك، فقد تباين هذا التّأثير تبعاً لعوامل عدّة، من ضمنها النّوع الاجتماعيّ ومستوى التّعليم ومكان الإقامة.

أولاً، تعتبر نسبة كبيرة جدّاً من الشّباب الذين أجريت معهم المقابلات، أنّ وضعها الاقتصاديّ الشّخصيّ سيئ عموماً، مع ارتفاع هذه النّسبة بشكل طفيف لدى الذّكور مقارنة مع الإناث، وهو ما يمثّل تدهوراً كبيراً بالمقارنة مع عام 2016 حيث زادت الحصة بنحو الرّبع، وهو أمر متوقّع بالنّظر إلى الصّدمة الممنهجة التي تشهدها البلاد وسلسلة الاضطرابات المرافقة لها.

وعليه، تباين تقييم الوضع الاقتصاديّ الشّخصيّ أيضاً وفقاً للمستوى التّعليميّ للأشخاص المشاركين في الاستبيان، بحيث اعتبرت غالبية الأشخاص ذوي المستويات التّعليميّة المنخفضة أنّ



1.4 أنظمة الدفع

أدت الأزمة المصرفية المعقدة في لبنان إلى تصعيب عملية فتح حسابات مصرفية جديدة أو الوصول إلى الودائع الموجودة بالمصارف. وعليه، لم تتمكن غالبية الشباب من فتح حسابات خاصة بعد، بل إنه يُنصح في الواقع الحالي بعدم القيام بذلك بالأساس.

وفي حين لا يزال الوصول إلى الأموال يمثل مشكلة مهمة بالنسبة للمقيمين في لبنان نتيجة تدهور الأوضاع، فإن ذلك يعني أيضاً أن الطلاب والشباب الذين يتطلعون إلى الهجرة يعانون في سبيل إكمال الأوراق اللازمة.

وفي الواقع، تجري إعاقة طلبات التأشيرة بسبب عدم قدرة الأفراد على تقديم كشوفات حسابات (بما أن الناس باتوا يفضلون الاحتفاظ بأموالهم نقداً بدلاً من إيداعها في حساب مصرفي). وهو ما يؤثر على تقديم طلبات الالتحاق بالتعليم الجامعي أو الدراسات العليا خارج البلاد، وطلبات الهجرة، وغيرها من محاولات الهروب من الأزمة.

ولتسليط الضوء على حجم المشكلة، يشار إلى أن الغالبية العظمى من الشباب لا تمتلك حساباً مصرفياً خاصاً أو حساباً بريدياً. وقد ارتفعت نسبتهم بشكل كبير بين عامي 2016 و2021. وبطبيعة الحال، بقيت نسبة الذين لديهم بطاقات ائتمان هي نفسها تقريباً. وكنيجة لذلك، لم يعد لدى نسبة كبيرة من السكان خيار الشراء من المتاجر الإلكترونية، بما فيها السلع الأساسية والأدوية التي لم تعد متوفرة في الصيدليات المحلية في جميع أنحاء البلاد.

2.4 مصادر الدخل وتوفر التمويل

في محاولة لتوفير الأمن المالي، بدأ المواطنون اللبنانيون، وخصوصاً الشباب، بالاعتماد على مصادر دخل مختلفة، ما يعني أن طلاب الجامعات والمدارس باتوا ملزمين بالعمل أثناء الدراسة، فيما يشغل بعضهم وظائف مختلفة في الوقت نفسه.

ونظراً لأنّ تصحيحات الأجور لم تكن متناسبة مع الزيادة في أسعار المواد الغذائية والأدوية والسلع الأساسية الأخرى، فقد أصبح تنويع دخل الفرد أمراً ضرورياً، بالتوازي مع ارتفاع وتيرة العمل بمعذلات تتجاوز المتوسط العالمي.

وفي هذا السياق ذكر المشاركون في الاستبيان ثلاثة مصادر رئيسية للدخل وهي عملهم الخاص، والدعم من أفراد الأسرة، والمنح الدراسية.

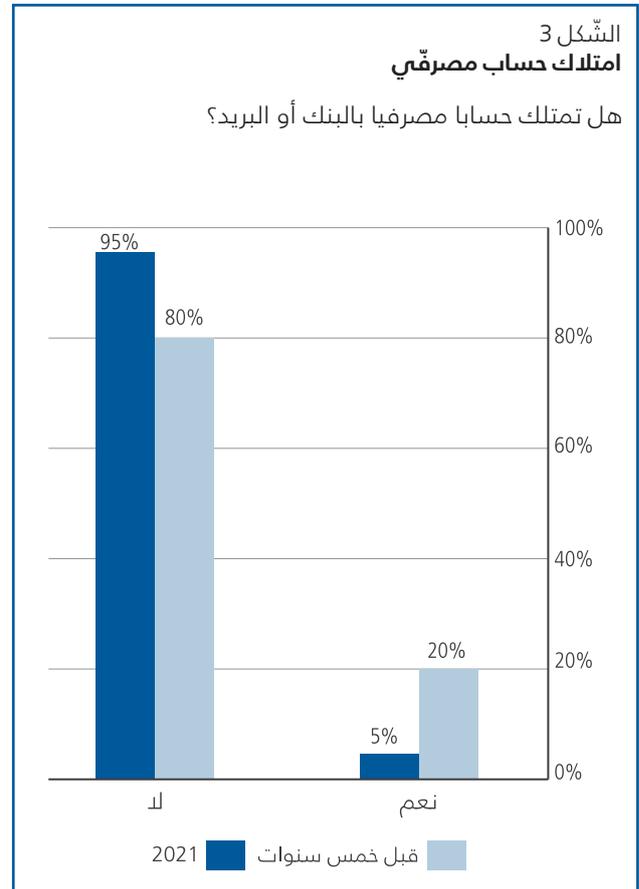
وتكشف طبيعة مصادر الدخل الكثير عن ديناميكيات القوة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع اللبناني، حيث يعتمد البعض على عملهم كمصدر للدخل، فيما يعتمد البعض الآخر على دعم الأسرة. ومن منظور النوع الاجتماعي، ذكر نحو ثلثي الذكور المشاركين في الاستبيان أن عملهم يشكل مصدر دخلهم الرئيسي فيما لم تتجاوز نسبة الإناث الثلث، إذ ذكرت غالبيةهنّ أنهنّ يعتمدن على أسرهنّ كمصدر دخل رئيسي، علماً أن الشريحة الأخيرة ارتفعت نسبتها بنحو الربع منذ عام 2016، وهو ما قد يكون مؤشراً على الاستجابات الاجتماعية للزمات، وكيفية تكيف أفراد الفئات الاجتماعية المختلفة مع مثل هذه الأزمات في مواجهة الأعراف والهياكل الأبوية القائمة.

وبطبيعة الحال، من الواضح أن الاختلافات كانت مرتبطة أيضاً بالعمر بشكل أساسي، إذ لا يزال المشاركون في الاستبيان يتابعون دراستهم ويعتمدون أكثر على مصادر الدخل الأسري، في حين يعتمد الأشخاص في سنّ العمل أو الذين أكلمو دراستهم على الدخل المتأتي من عملهم.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى مدى عدم اتّساق وعدم انتظام هذا الدخل، ما يعكس عدم استقرار الوضع المالي للمشاركين في الاستبيان. وفي الواقع، أفاد أكثر من ثلثي الشباب الذين جرت مقابلتهم أن الأموال التي يحصلون عليها من أفراد الأسرة أو مصادر أخرى، غير الأموال التي تأتيهم من وظائفهم الرئيسية، لا يتلقونها بشكل منتظم ودائم. وهو ما ينطبق بشكل أكبر على الخريجين الذين لم يعودوا يتلقون الأموال بانتظام من أسرهم لدفع الرسوم الدراسية ونفقات الجامعة.

إلى ذلك، غالباً يكون الشباب غير قادرين على ادّخار المال على المدى الطويل، حيث أفاد ثلثاهم بعدم امتلاكهم المال على الرّغم من وجود مصادر دخل مختلفة. وهو ما يمثل تحوّلاً جذرياً عن عام 2016 حين بلغت نسبة هؤلاء نحو الثلث. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن هذا العدد يختلف بشكل كبير بين الشباب الذين يعيشون في المدن الكبرى حيث يكون توفر الأموال أقلّ عادةً، وأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ معظم الشباب (86 في المائة) ليسوا في وضع يسمح لهم بادّخار المال، نظراً للتضخم المفرط وغيره من الأسباب التي قد تؤثر على ميولهم الادّخارية، وأهمّها الأسباب الوقائية المتعلقة بالأمن الشخصي (52 في المائة من أولئك الذين لا يزالون قادرين على ادّخار المال).



3.4 الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية

يُعدُّ الحصول على التأمين الصحيّ بين الشباب منخفضاً بشكلٍ مثير للقلق. وفي الواقع، أفاد أكثر من ثلثي الشباب بعدم امتلاكهم أيّ تأمين صحيّ، وأفادت الغالبية العظمى منهم بعدم حصولهم على خدمات الرعاية الصحية المجانيّة. وبشكلٍ هذا الواقع تحوّلاً كبيراً مقارنة بعام 2016 حين أفاد نحو نصف المشاركين في الاستبيان بأنّ لديهم تأميناً صحياً، وهو مؤشّر قويّ على المخاطر الأُمميّة التي أدت إليها الأزمة الاقتصاديّة.

ويمكن القول، في ظلّ مواجهة جائحة عالميّة، وانفجارين كبيرين، وأزمة اقتصاديّة، وتدهور الأمن الغذائيّ، والعنف المتقطع، ونقص المياه وإمدادات الطاقة، إنّ قطاع الرعاية الصحيّة في لبنان يتعرّض لضغوط غير مسبوقّة. حيث أدّى انفجار 4 آب إلى إلحاق أضرار بأربعة مستشفيات وأكثر من 20 مرفق رعاية أوليّة في بيروت (ReliefWeb 2020). كما تسبّب نقص أجهزة التنفّس أيضاً بأزمة للأفراد المعرّضين للخطر خلال جائحة كورونا. وبالإضافة إلى ذلك، يلعب الأمن الماليّ دوراً مهماً في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحيّة المناسبة، حيث يقرّر البعض، في الحالات القصوى، التخلّي عن الرياضة أو الأنشطة الترفيهيّة خوفاً من التعرّض للإصابات.

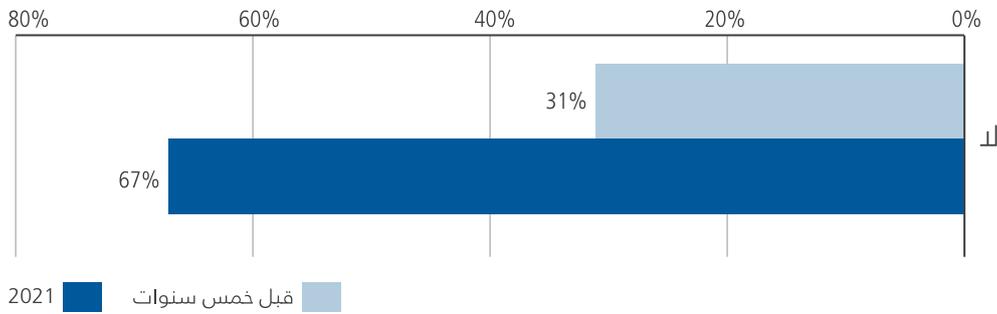
من جانب آخر، نحتاج أيضاً إلى معاينة العلاقة بين حالة مؤسّسات التمويل، ومعظمها مصارف، وديون الشباب، بحيث أفاد ربع المشاركين في الاستبيان بزوحهم تحت أعباء دين لصالح مؤسّسات أو أفراد، فيما أفادت الغالبية العظمى بأنّها لم تحصل على فرض (86 في المائة)، وهو ما يرتبط بتوقّف المصارف عن منح القروض خلال السّنوات الثّلاث الماضية نظراً لأزمة السيولة المستمرّة.

وفي المجمل، كان الأمن الماليّ وعدم الاستقرار داخل القطاع المصرفيّ من أهمّ المواضيع المثارة في البلاد، والتي أخذت الحيز الأكبر من الخلافات بين صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين، خصوصاً أنّ ما سبق ذكره من انعدام الأمن الماليّ والدّخل المنتظم بين الشباب لديه تأثير كبير على عمليّات صنع القرار الشخصي الخاصّة بهم.

وفي هذا السّياق، تمّ إحداث ائتلافات من أهالي الطلّاب في الخارج للسّماح لهم بتمويل دراسات أبحاثهم في البلدان الأجنبيّة، بعد أن أوقفت المصارف تحويل الأموال أو صعبتها. ومن الواضح أنّ هذه الإجراءات تؤثر على فرص الشباب لمتابعة الدّراسة في الخارج.

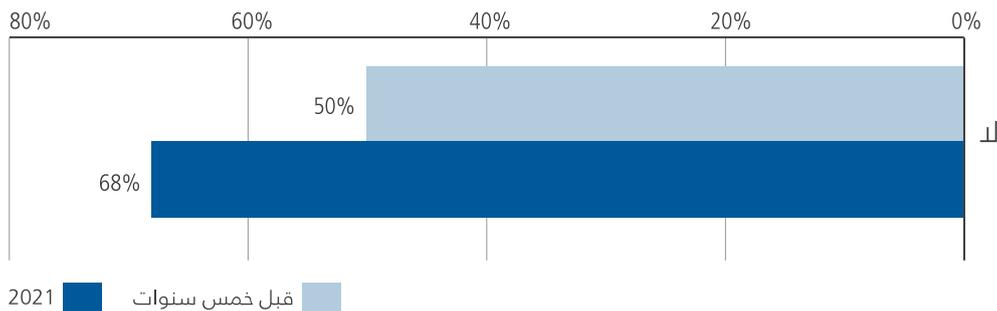
الشكل 4
توفر الأموال

هل لديك شخصياً بعض الأموال المتاحة، سواء من العمل أو من عائلتك أو من مصادر أخرى؟



الشكل 5
التأمين الصحيّ

هل لديك تأمين صحيّ؟



4.4 الأمن واللائقراطية في سوق العمل اللبناني

فضلاً عن ذلك، لم تتمكن التغيرات الرسمية، التي شكّلت في الماضي نموذجاً عن الاستقرار ما بعد التقاعد، من تكييف معدلات الأجور التقاعدية مع انخفاض الليرة اللبنانية، وهو ما يؤثّر على مصير الأطباء المتقاعدين، على سبيل المثال، الذين يبلغ دخلهم التقاعدي نحو مليوني ليرة لبنانية أي ما يساوي 70 دولاراً أميركياً في وقت كتابة هذا التقرير.

ونظراً لعدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد، وفي مواجهة انخفاض الخيارات اللائقة والمستقرة المتاحة في سوق العمل، كان هناك اتجاه متزايد لدى الشباب للسعي وراء وظائف «آمنة» يمكن للمرء أن يثبت فيها نفسه من دون الخوف من التعرّض للطرّد أو العزل. ومن غير المرجّح أن يترك الأشخاص الذين يشغلون مناصب آمنة ووظائفهم، خصوصاً بعد أن ارتفعت معدلات التّفور من المخاطر المرتبطة بالعمل في السنوات الأخيرة. ذلك أنّ الشباب قد فقدوا رفاهية القدرة على الاختيار أو التّبديل بين الوظائف بحرية، فضلاً عن تراجع القدرة على قبول الأعمال التدريبية غير مدفوعة الأجر، والتي بالأساس لم تعد متاحة لغالبية الشباب الطموحين. ومن الواضح أنّ هذا الواقع يؤثّر على الخيارات المهنية ويغيّر مساراتها بالكامل لصالح الحصول على دخل عاجل، وهو ما أصبح العرف الجاري في لبنان.

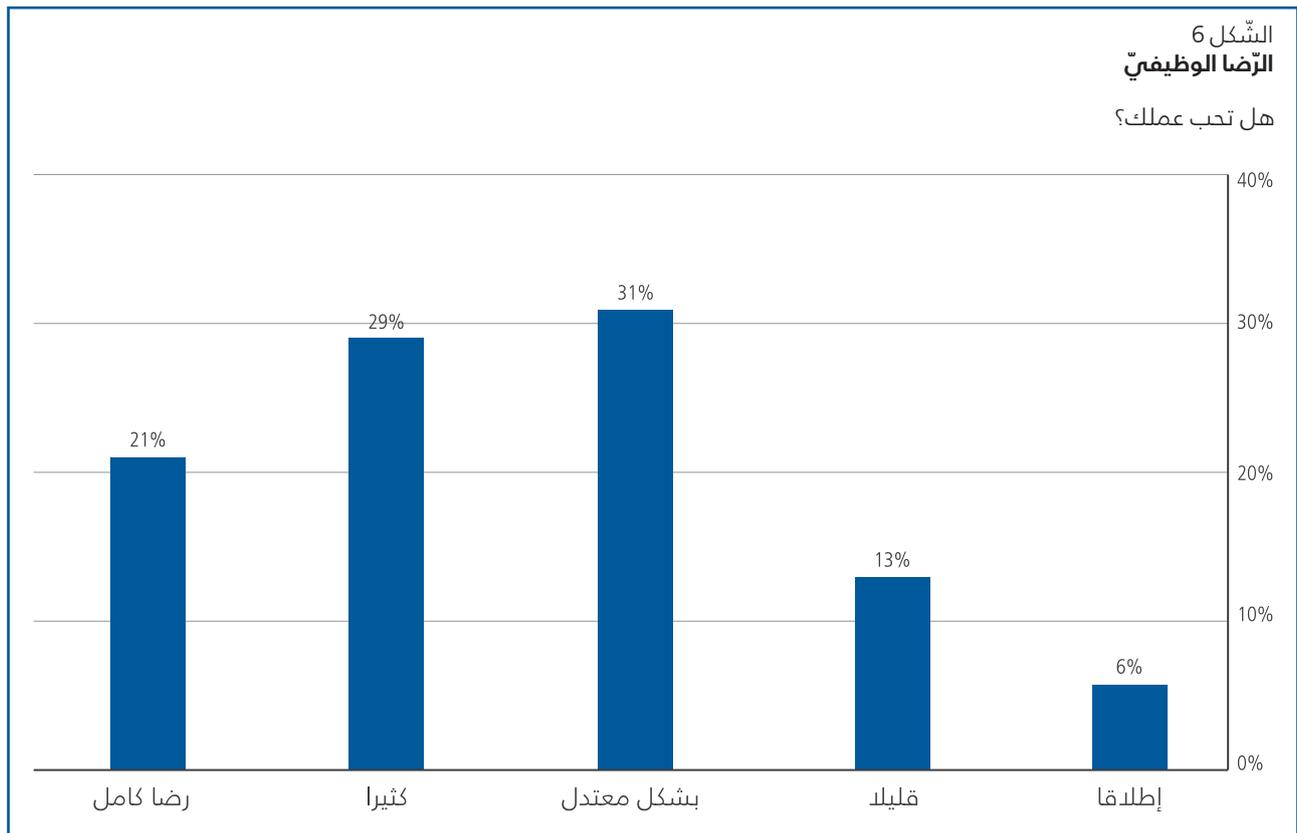
على صعيد آخر، يمكن للإدراك الاجتماعي والتفاعل أن يكونا من العوامل المهمة التي تؤثّر على قبول الشخص بوظيفة ما أو بقائه فيها. حيث يتمّ البحث عن الوظائف «المقبولة اجتماعياً»، أو التي تسمح للشباب بالاندخاط مع الأصدقاء والزّملاء. وفي حين أنّ عبارة «مقبولة اجتماعياً» يمكن أن تعني الكثير، إلّا أنّها تعتمد عادةً على السياق الشخصي والمعايير السائدة. كما تلعب الثقافة، بجوانبها الأبوية والتّطبيقية والتّخوية والتّمييزية، دوراً مهماً في «توجيه» (أو لكي نكون أكثر دقة «في تغيير») الخيارات المهنية للشباب.

يتّسم سوق العمل اللبناني تاريخياً بالطابع اللائقراطي. ففي حين كان العمل النظامي يضمّ بشكل أساسي اللاجئيين والعامل المهاجرين في السابق، بات الآن يشمل بشكل متزايد المقيمين اللبنانيين.

ويعدّ الشباب من بين الفئات الأكثر تضرراً واستغلالاً من هياكل العمل في البلاد، فقد أفادت الغالبية العظمى من الشباب العاملين أنهم لم يوقعوا عقود عمل مكتوبة، وكان هذا العدد أعلى بكثير بين الدّور بالمقارنة مع الإناث. كما ارتفعت أيضاً حوادث العنف ضدّ الأطفال العاملين، لا سيّما في مجتمعات المهاجرين، في ظلّ تخلف القوى الأمنية عن مراقبة هذه الطّواهر، وتهرب الأشخاص المدعومين من أيّ مساءلة عن فشلهم في ضمان ظروف عمل لائقة.

من جانب آخر، هناك مجموعة من الاتّفاقيات والظروف اللائقراطية في سوق العمل. وفي الواقع، أبلغ 98 في المائة من الشباب العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و20 عاماً عن عدم إدراجهم ضمن الأشخاص المخوّلين بالحصول على معاش تقاعديّ، فيما أفاد 91 في المائة منهم عن عدم تلقّيهم أجراً خلال الإجازات المرضية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحرمان من المعاش التقاعديّ والإجازات المرضية المدفوعة هي أيضاً من المشكلات التي يواجهها أهالي الشباب، بحيث أفاد نحو ثلاثة أرباع المشاركين في الاستبيان بأنّ أهاليهم العاملين لا يتلقّون أجراً خلال الإجازة المرضية وبأنّهم ليسوا مدرجين ضمن الفئات المخوّلة بالحصول على معاش تقاعديّ.



ومن جانب إيجابي، يمكن أن يكون التخطيط طويل الأمد والتمو معيارين مهمين أيضاً، حيث تعتقد غالبية المشاركين في الاستبيان أنه يمكنهم تعلّم الكثير من مواقعهم الحالية، أو يعتقدون أنه ستكون هناك فرص لترقيتهم في المستقبل. ولا نعرف إن كان ذلك أحد أشكال الواقعية المتكيفة مع الوضع الحالي أو أحد أشكال التفاؤل المفرط. وفي الختام، عبّر نصف المشاركين في الاستبيان عن إعجابهم بوظائفهم كثيراً أو أنهم كافحوا من أجلها، فيما عبّر أقل من الثلث عن حيادية تجاه وظائفهم، بينما أبدى الباقون القليل من الإعجاب بوظائفهم أو عبّروا عن عدم رضاهم المطلق عنها.

وبالطبع، يمكن أن يكون لذلك تأثير كبير على تصوّر الشباب لتوجهاتهم المهنية وسط الحاجة إلى الأمن المالي وتلبية احتياجاتهم.

أخيراً وليس آخراً، من الضروريّ الإشارة إلى أنّ الوصول إلى فرص العمل في لبنان يعتمد بشكل كبير على العلاقات، حيث سمع أكثر من نصف الشباب الذين شملهم الاستبيان عن وظائفهم من صديق أو أحد أفراد الأسرة. وإلى ذلك، تلعب المبادرة الشخصية دوراً مهماً أيضاً، حيث وصف ربع المشاركين في الاستبيان وضعهم الحاليّ بأنه النتيجة لمهاراتهم الخاصة. وفي هذا السياق، شعر أكثر من ثلثي المشاركين بالثقة (43 في المائة) أو الثقة التامة (31 في المائة) بأنهم سيكونون قادرين على تحقيق تطلّعاتهم المهنية، فيما كشف نحو النصف (40 في المائة) أنّهم قادرون على الحفاظ على توازن جيّد بين العمل والترفيه.

ومع تدهور الصّحة العقليّة للشباب، تلاحظ زيادة لافتة في ظاهرة انعزال الشباب، ومشاعر الاكتئاب والقلق، وعدم القدرة على الحفاظ على العلاقات الاجتماعيّة التي قد تؤثر على القدرة على الحفاظ على الروابط المهنية اللاّزمة، وبالتالي على تطلّعات الشباب المهنية.

السياسة والانخراط

وقد كان دور وسائل التواصل الاجتماعي، كما هو الحال في معظم الانتفاضات العربية والعالمية، مهماً في حشد الشباب وتنظيم التجمعات والمظاهرات. ومع ذلك، سجّل المزيد من النشطاء «المتحمسين» شعوراً بالاستياء من ظاهرة «النشاطية المترخية» (slacktivism) المتمثلة بدعم الشباب للحركات السياسية أو الاجتماعية عبر توقيع العرائض الإلكترونية والمشاركات على وسائل التواصل الاجتماعي، بدلاً من الانخراط بالمواجهة النشطة على الأرض والالتزام السياسي وبذل الجهد.

ولذلك، ترددت عبارات مثل «أين الثوار؟» على نطاق واسع، عندما شهدت المظاهرات حضوراً محدوداً أو وصلت الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلى أدنى مستوياتها التاريخية من دون أن تثير أيّ اعتراض نشط.

عانى لبنان من عدم الاستقرار السياسي منذ عقود عدّة. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، شهدت البلاد انتفاضة شعبية عامة في تشرين الأول 2019، لكنّ الجائحة التي ضربت الاقتصاد المتدهور بالأساس، وانفجاري بيروت في آب 2020 والتلّيل في آب 2021، فضلاً عن العوامل الجيوسياسية لعبوا دوراً مهماً في السياسة الداخلية.

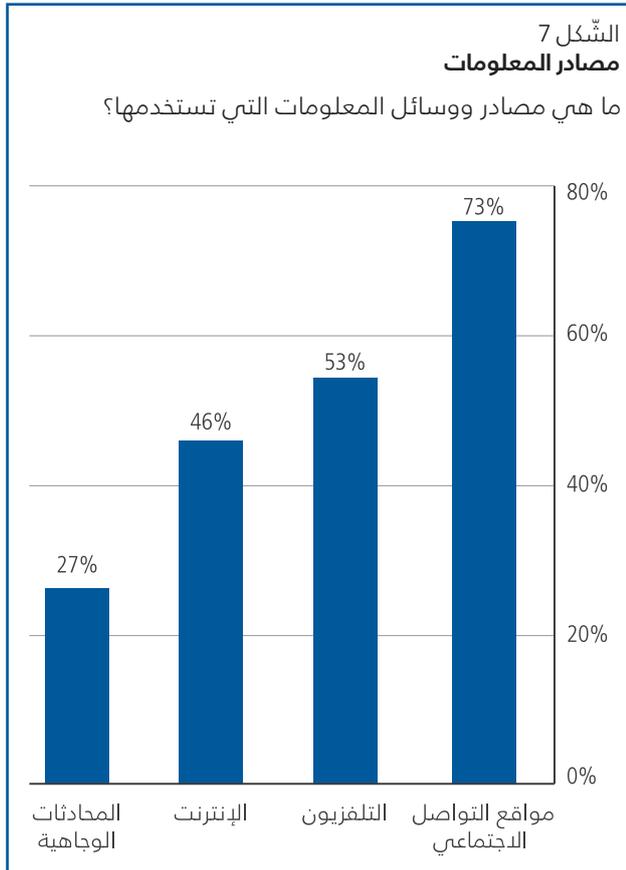
أجبر العديد من الشباب على أن يصبحوا منظمين سياسياً، وأن يواصلوا دراستهم الجامعية، أو أن يبحثوا عن وظائف في الخارج، أو فقدوا أيّ أمل في حصول استقرار في وقت قريب، ما دفع الكثير منهم إلى مغادرة البلاد. ومن المهمّ هنا التفريق بين الوضع في أواخر عام 2019 في ذروة الانتفاضة، والوضع في عام 2021 عندما كانت الصدمة النظامية تشلّ معظم فئات السكّان والمؤسسات الرسمية، فيما بقي النظام السياسي متماسكاً.

1.5 الاهتمام بالسياسة والمعلومات

أفادت الغالبية العظمى من الشباب (89 في المائة) بأنّ لديها اهتمام محدود بالسياسة أو أنّها لا تهتمّ بها إطلاقاً، وأضاف معظم المشاركين في الاستبيان أنّهم لا يتابعون المستجدات السياسية بشكل دائم. وهو ما يبيّن زيادة عدم الاهتمام بالمقارنة مع عام 2016. والجدير بالملاحظة أنّ هذه الردود قُدّمت على خلفية الأحداث التي تلت انتفاضة تشرين الأول، بعد أن تلاشت حماسة المشاركة في المظاهرات بشكل كبير، وساد شعور بالعجز السياسي بين الجماعات المسيّسة، وخصوصاً الجماعات القائمة على الشباب.

ويمكن ربط اهتمام الشباب بالسياسة بالدلالات المتصورة عن كلمة «السياسة» والارتباطات بها. ومن منظور لغويّ نفسيّ، ربط أكثر من نصف الشباب المشاركين في الاستبيان كلمة «الفساد» بالسياسة بشكل مباشر، في حين ربطتها نسبة كبيرة من الشباب بـ«المشاكل».

ومن بين الـ16 في المائة ممّن يطّعون على السياسة بشكل نشط، تستحوذ وسائل التواصل الاجتماعي على حصّة الأسد ضمن وسائل تقديم المعلومات المستخدمة منهم (73 في المائة)، يليها التلفزيون (53 في المائة)، والإنترنت (46 في المائة)، والمحادثات الواجهية (27 في المائة). وعليه، من المهمّ تحليل كيفية تأثير الأشكال المختلفة لوسائل الإعلام على تصوّر الشباب للوضع الرّاهن ومشاركتهم المدنية.



المائة، بزيادة بنحو 27 نقطة)، والمشاركة في الانتخابات (33 في المائة)، ومقاطعة بعض السلع (33 في المائة، بزيادة بنحو 23 نقطة)، والانضمام إلى عضوية جمعية (31 في المائة، بزيادة 18 نقطة)، وتعبئة الشباب الآخرين من خلال الإنترنت (24 في المائة، بزيادة 16 نقطة)، أو الاطلاع بأنفسهم عبر الإنترنت - أو تويتر - عن مجموعة قائمة للانضمام إليها (19 في المائة). ومع ذلك، اعتبرت نسبة صغيرة فقط أنّ الانضمام إلى حزب سياسي منظم قد يكون مفيداً (10 في المائة).

وقد ترافقت الإجراءات الموضحة أعلاه مع انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر من حملات واسعة تستهدف مكاتب سياسيين محددتين، ومقاطعة بعض المتاجر والسلاسل التي تملكها شخصيات سياسية داعمة للوضع الرأهن أو المرتبطة بشخصيات مماثلة ومحاولات تعطيل أنشطتها، فضلاً عن الاستعداد للانتخابات عام 2022 التي وضع كثيرون آمالاً كبيرة عليها لإحداث تغيير سياسي.

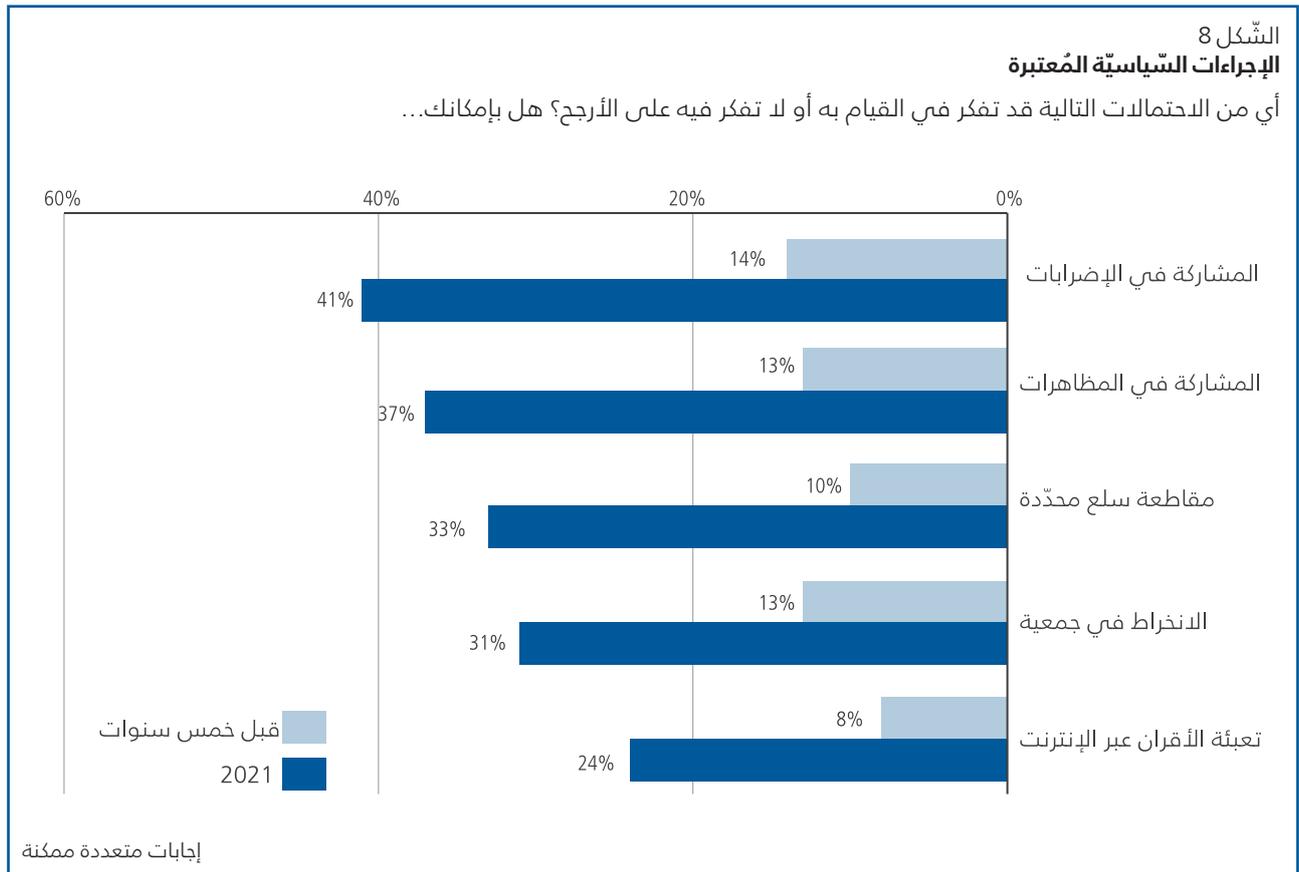
ويمكن أن تختلف الأسباب الكامنة وراء المشاركة الاجتماعية والسياسية للشباب. ومع ذلك، تتمثل بعض الأسباب الرئيسية التي تمّ تحديدها في المشاركة بنشاط لصالح أشخاص آخرين، وهذا يشمل مساعدة الفقراء والضعفاء (52 في المائة)، وكبار السن (49 في المائة)، وتحسين حالة الأشخاص ذوي الإعاقة (48 في المائة)، وضمان سلامة الحي والنظام (46 في المائة)، والسعي وراء بيئة أفضل وأنظف (45 في المائة)، وتحسين اندماج المهاجرين/اللّاجئين (22 في المائة)، وغيرها من الأسباب.

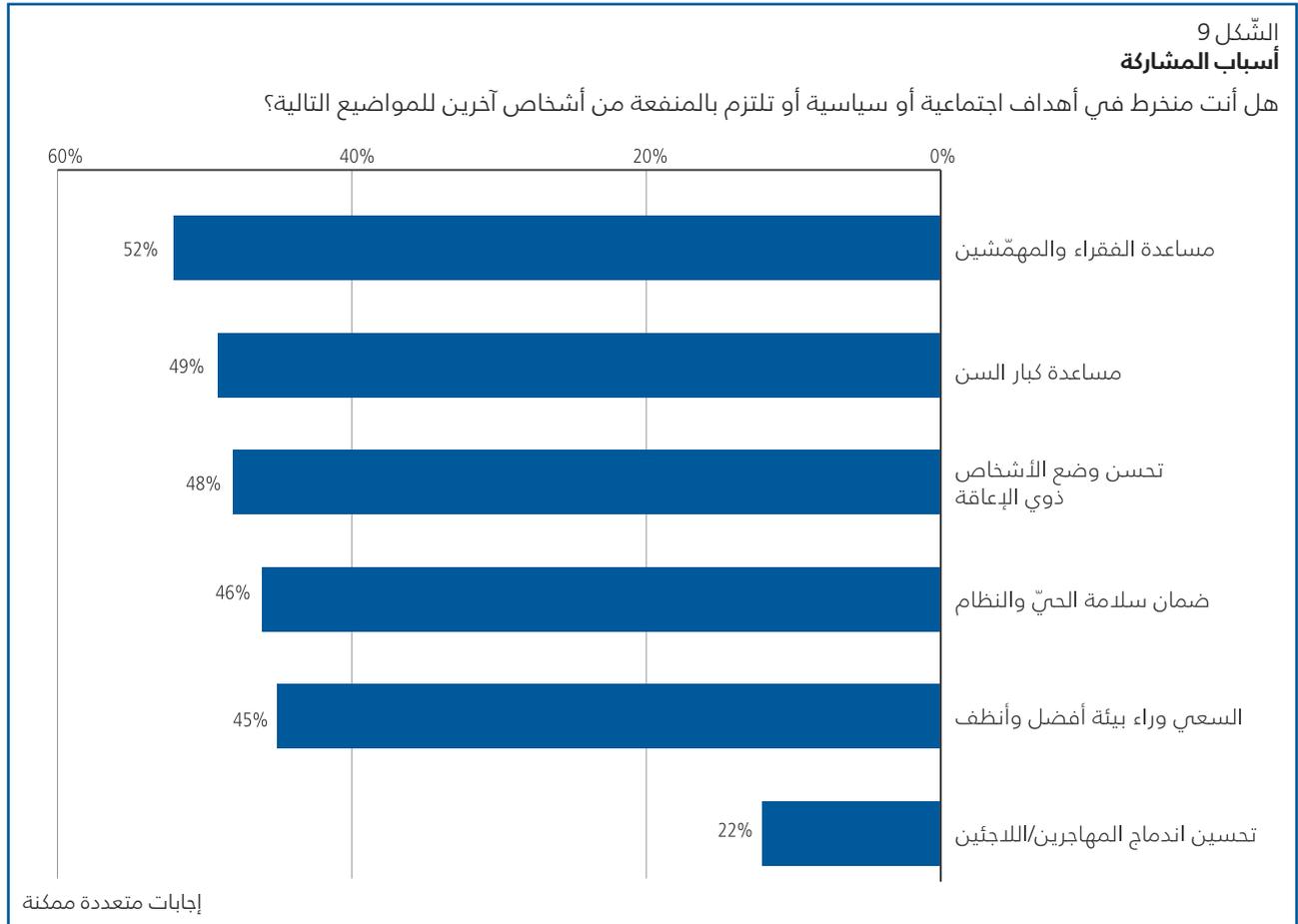
وقد انقسمت الآراء أيضاً في الإجابة عن سؤال: «من نعارض؟». فقد شعر الكثير أنّ جميع الأطراف التي كانت في السلطة على مدى الثلاثين عاماً الماضية (منذ الحرب الأهلية) مذنبية، وبالتالي لم يسلم أيّ منها من النقد أو محاولات تقويضها والقضاء على سلطتها. ومع ذلك وُجدَ من أبرأ بعض الأطراف من المسؤولية. وبالتالي، فإنّ ما بدأ كحركة حقوقية بات يشمل الآن، إلى حدّ كبير، مكونات أيديولوجية وهوياتية وعشائرية. وعندما بدأت المظاهرات في استهداف قادة أحزاب سياسية معيّنين، انخفض عدد المتظاهرين بشكل كبير، بحيث لم يعد يبدو هذه الأحزاب يشعرون بارتباطهم بهذه الحركة، أو ربّما شعروا بأنّهم مستهدفون شخصياً.

من جانب آخر، تضمّنت الخطابات والجدليّات المهيمنة طوال فترة الانتفاضة الترويج لمصطلح «ركوب الموجة»، حيث بدأ أنّ بعض الأحزاب السياسية تستغلّ البيئة الثورية لتتماثل مع حركة الاحتجاج العامة وتوجيه أصابع الاتهام إلى الأحزاب الأخرى التي كانت تشاركها السلطة.

2.5 العمل السياسي والانخراط المدني

هناك مجموعة واسعة من الأنشطة التي يمكن تصنيفها تحت مظلة «العمل السياسي»، وهي تركز بشكل خاص على الأشخاص الذين يجعلون أصواتهم مسموعة. وقد تمكّن المشاركون في الاستبيان من تحديد العديد من الإجراءات التي يمكن أن تساعد في جعل أصواتهم مسموعة على المستوى السياسي مثل المشاركة في المظاهرات (37 في المائة، بزيادة بنسبة 24 نقطة مقارنة بعام 2016) أو الإضرابات (41 في





4.5 الطبيعة الفوضوية لانتماء تشرين الأول

أشار الشباب المشاركون في الاستبيان إلى أنّ الانخراط في النشاط المدني كان تلقائياً أو غير مؤسسياً أو فردياً، إذ شارك الشباب بمبادرة خاصة مفضلين العمل التطوعي غير المنظم على التنظيم داخل إطار مؤسسي، وهو ما أثر بشكل كبير على تشكيل مجموعات معارضة صلبة أو أحزاب سياسية، فضلاً عن إنشاء مراكز تنسيقية أو تنظيمية، بمعنى آخر، بقيت الحركة الاحتجاجية العامة «بلا توجيه» أو «فوضوية».

3.5 الجمعيات والأندية الجامعية

من المتوقع، بالنظر إلى نطاق البحث، أن تمارس نسبة كبيرة من الشباب المنخرطين في السياسة أنشطتها في المدارس والجامعات والتوادي والجمعيات الطلابية. وفي المقابل، انخفضت المشاركة القائمة على الانتساب إلى منظمة شبابية بنسبة 25 في المائة منذ عام 2016 (17 في المائة).

وتاريخياً، شكّلت الجامعات مراكز التنظيم السياسي للشباب في لبنان. ففي منتصف القرن العشرين وحتى أواخره، كان الطلاب هم من قادوا التظاهرات بشكل أساسي، مثل انتفاضة الاستقلال عام 2005 ضدّ وجود الجيش السوري في لبنان، وحركة 2011 لإسقاط النظام الطائفي، والاحتجاجات ضدّ أزمة التّفايات عام 2015، ومؤخراً انتفاضة عام 2019.

وعليه، استوحيت الأندية الجامعية الحالية من سنوات النشاط الطلابي، وهذا يشمل الأندية المرتبطة مباشرة بالأحزاب السياسية اللبنانية، والتوادي الإيديولوجية مثل التوادي الجامعية الشيوعية أو النسوية. وعلى سبيل المثال، طوّرت «الأندية العلمانية» المذكورة سابقاً أوراقاً سياسية ومواقفية معقدة تظهر درجات عالية من النضج السياسي بالنظر إلى الفئة العمرية لأعضائها، كما قدّمت بعض الشخصيات البارزة في حملة الانتخابات البلدية لعام 2016 «بيروت مدينتي» والحملات الانتخابية البرلمانية لعام 2022.

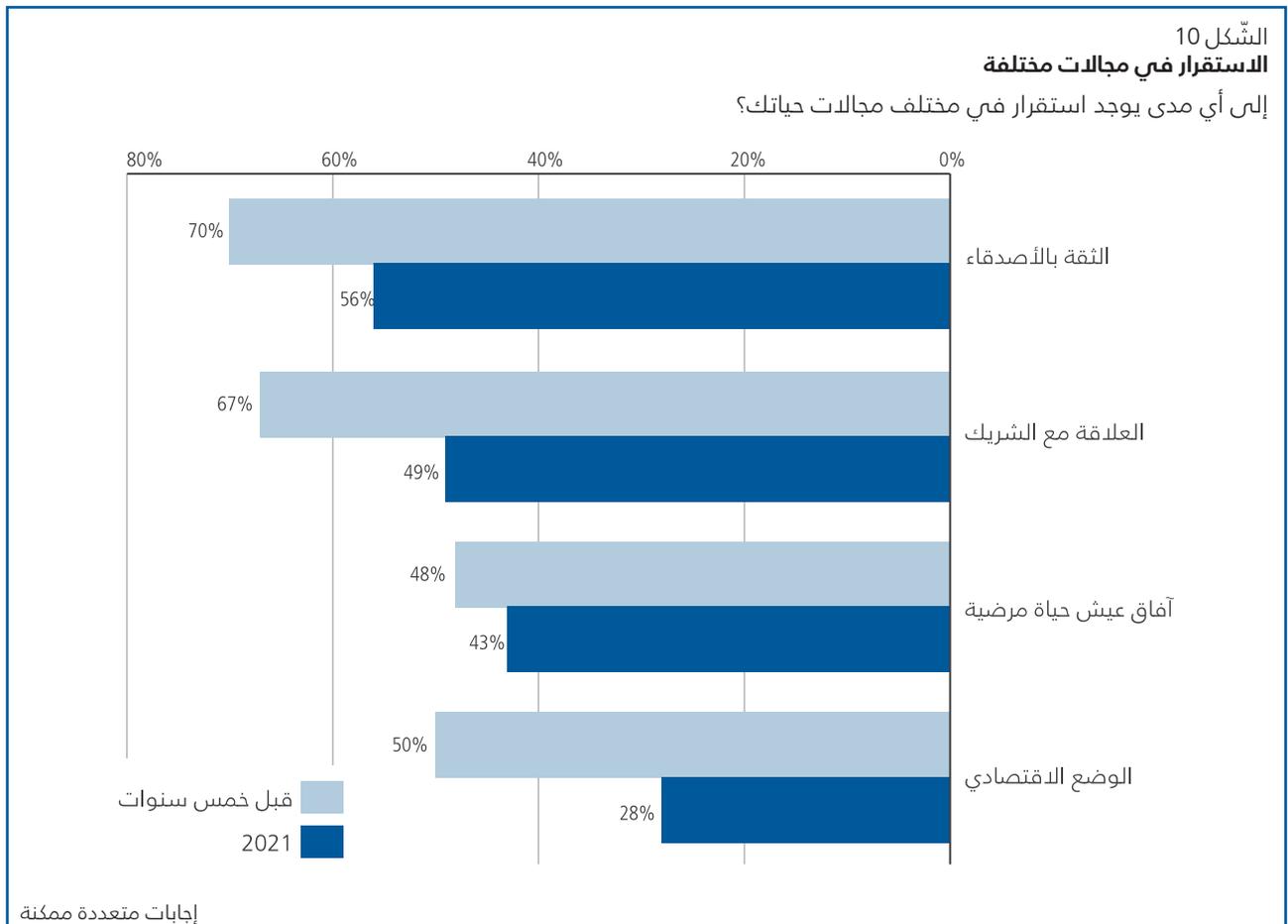
الحياة اليومية والتجارب الشخصية

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، سُجِّل تدهور كبير في استقرار الحياة الشخصية للشباب في لبنان، الأمر الذي أثر على تصوراتهم لـ«آفاق العيش المرضية» ووضعهم الاقتصادي، وحتى ثقتهم في الأصدقاء والعلاقة مع الشركاء.

ومن بين الإيجابيات القليلة وسط سلسلة الأزمات متعدّدة الأوجه المشار إليها نجد تمكّن الشباب من تحديد العديد من المجالات التي ظلت مستقرّة نسبيًا مثل علاقتهم بأفراد أسرهم، وإيمانهم الديني، وكذلك إيمانهم الشخصي بمهاراتهم.

تؤثر مجموعة كبيرة من الأزمات على الحياة اليومية والتجارب الشخصية للشباب وكذلك على خياراتهم الشخصية والمهنية. حيث يسود شعور عام بعدم الأمان في جميع مجالات الحياة، من المدرسة والعمل والوضع الماليّ إلى التحوّلات السياسيّة والتطوّرات المستقبلية.

ولا تزال الأزمة الاقتصاديّة – بالتوازي مع القضايا المرافقة لها مثل نقص السلع وانعدام الأمن والجوع - تشكّل عاملاً مقلقاً للشباب في البلاد، حيث يعتبر معظمهم أنّ وضعهم الاقتصاديّ غير مستقرّ، وذلك بزيادة ملفتة عن عام 2016. وقد كان تفشي وباء كورونا والنزاعات المسلّحة المتقطّعة، والصّدمة النظامية على المستوى الحكوميّ أحداثًا غير مسبوقّة في تاريخ البلاد وبالنسبة للشباب المنخرطين سياسياً.



1.6 اختبار العنف والتهديدات

ورغم اختلاف وجهات الهجرة إلا أنها تتركز في أوروبا ودول الخليج وأميركا الشمالية. وإلى ذلك، برزت مشاعر مختلطة لدى معظم الشباب حول الهجرة ناجمة عن وجهات نظرهم من هجرة أفراد أسرهم. وعلى المستوى الشخصي، أفاد عدد قليل فقط بأنهم لن يهاجروا بالتأكيد (مقارنةً بالغالبية من الشباب في عام 2016)، بينما عبّر الباقون عن رغبتهم بالهجرة، أو التأكد من إمكانات واحتمالات الهجرة، أو على الأقل التفكير في الهجرة في وقت ما في المستقبل. ولا شك أن زيادة رغبة أو ميل الناس للهجرة إلى بلد آخر هو مؤشر كبير على مستوى اليأس والخراب في البلاد.

وإلى ذلك، تعتبر الحوادث الماليّة عاملاً مهماً للغاية للاقتصاد اللبناني. وبطبيعة الحال، يستفيد الشباب غالباً من الأموال التي يرسلها أقاربهم في الخارج، والعكس صحيح. وغالباً ما يتم الاستشهاد بهذه التحويلات كتكتيك متعمد يمدّن الطبقة الحاكمة من الحفاظ على النظام الاقتصاديّ الحاليّ، والفوائد الاقتصادية المرافقة له، وربما حتى لتعزيز شبكات الزبائنية.

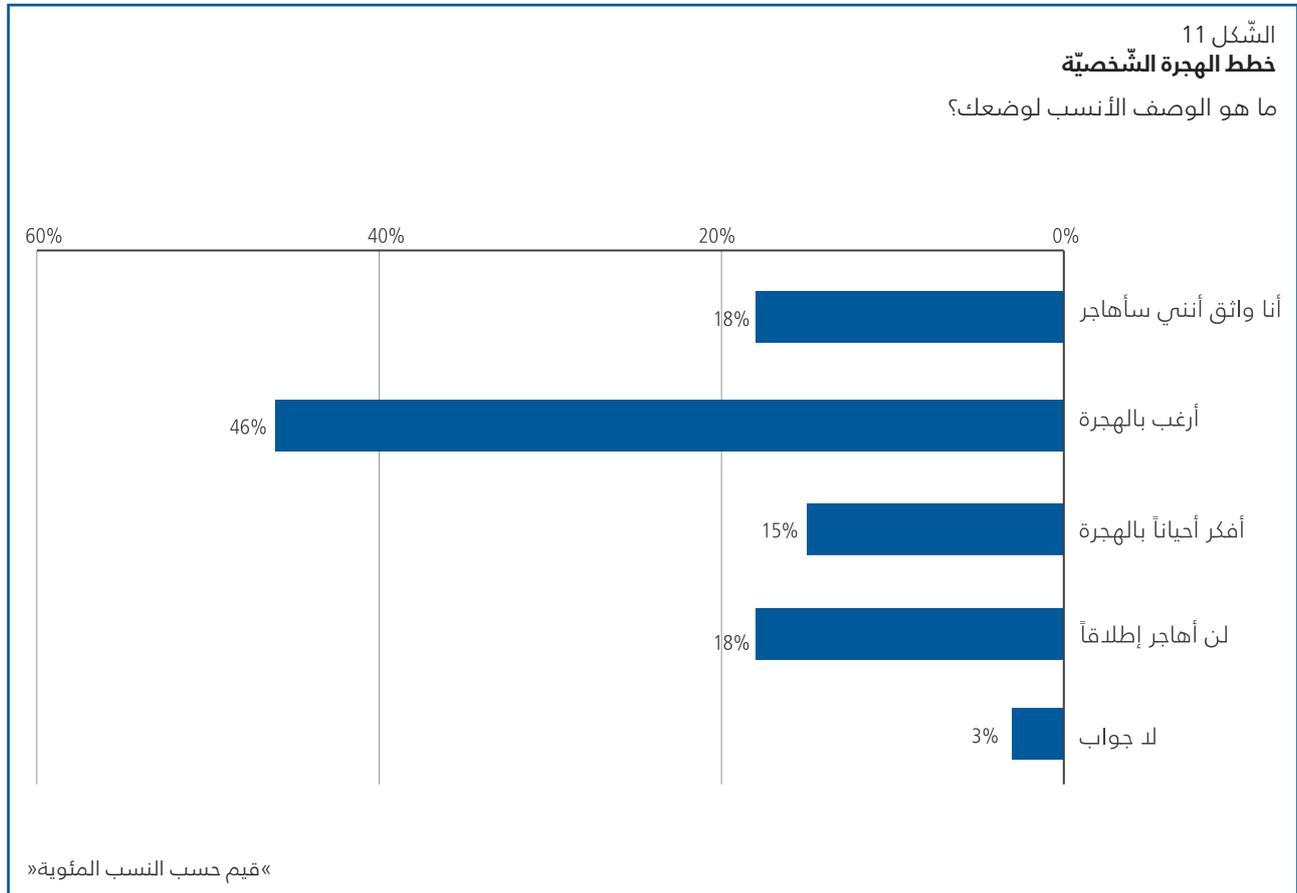
من المثير للقلق هو تعرّض الشباب في لبنان للعنف بشكل متزايد وتصاعديّ على مدى السنوات القليلة الماضية، إذ شهد ربع المشاركين في الاستبيان عنفاً مع تعرّض نسبة كبيرة منهم للعنف النفسيّ المباشر. وتتعدّد مصادر العنف في البلاد، من النزاعات المسلّحة إلى التحرش الجنسيّ، ومن المظاهرات التي تحوّلت إلى العنف وصولاً إلى العزل والتّهجير والجوع وغيرهم.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى الانفلات الأمنيّ لبعض القوى الأمنيّة وأبرزها حرس التّواب المشهور باستخدام القوة ضدّ المتظاهرين (ميغافون 2020).

وعلاوة على ذلك تصاعدت التوتّرات في الأماكن العامّة ووسائل الإعلام، ما أثار سلباً على الصّحة العقليّة للشباب، وخصوصاً النّاشطين في الفضاء العامّ، حيث أعرب العديد من المشاركين في الاستبيان عن خوفهم الشّديد من النزاعات المسلّحة والاشتباكات التي تهدّد حياتهم وأسرهم.

2.6 الهجرة

يشهد لبنان موجات غير مسبوقة من الهجرة طالت جميع الطوائف والفتات الاجتماعيّة. حيث أشار أكثر من ربع الشباب الذين شملهم الاستطلاع إلى هجرة فرد واحد على الأقلّ في أسرهم، واعتبر أكثر من نصفهم أنّ الهجرة كان لها تأثير مهمّ على حياتهم الشخصية. وكان الشباب الأكثر تضرراً من الهجرة أكثر انتشاراً في المدن الكبرى منها في المناطق الريفيّة، ذلك أنّ أعدادهم بشكل عام ارتفعت على مرّ السنين.

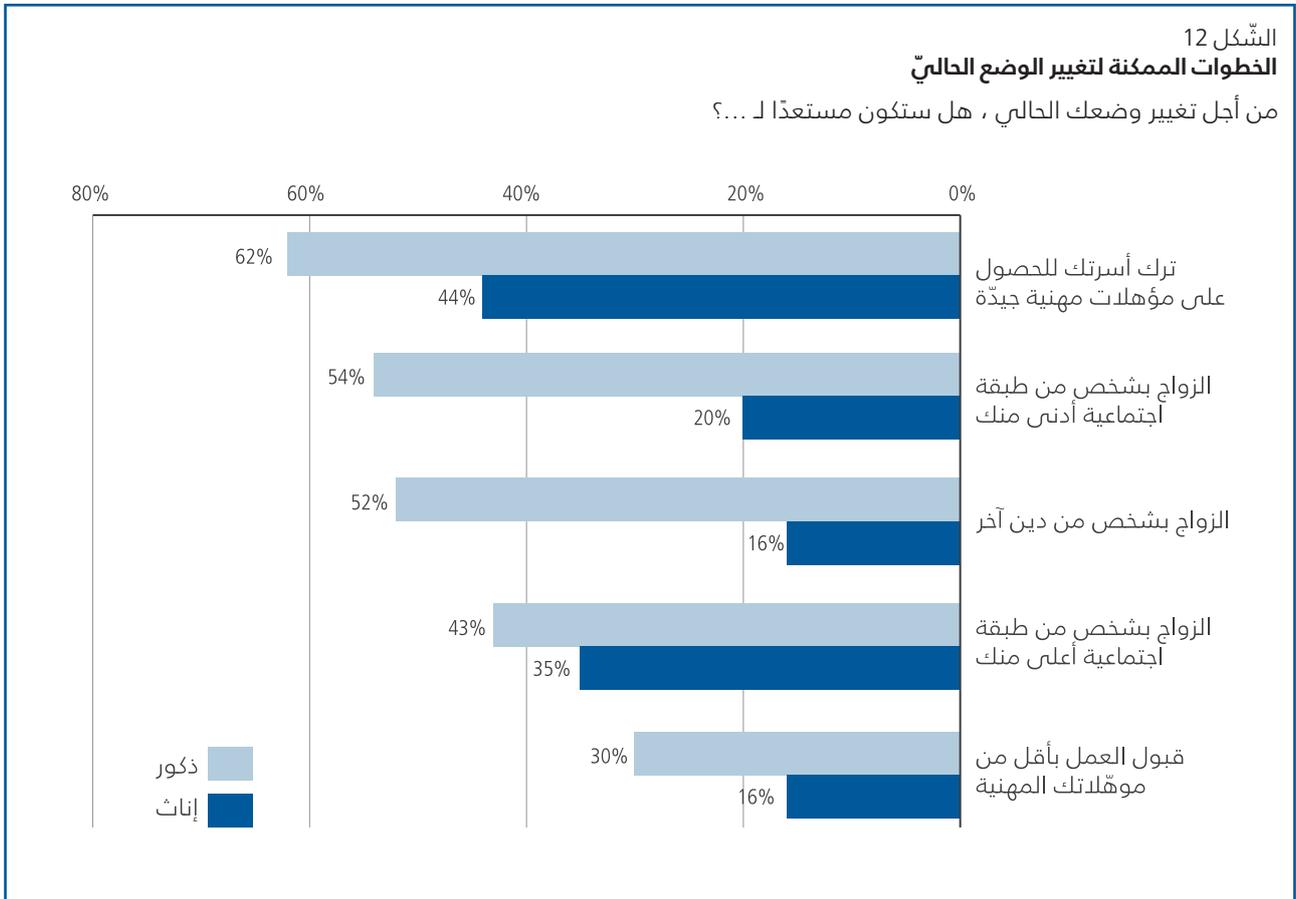


3.6 الخيارات الجندرية والشخصية

برزت اختلافات جندرية واضحة في قرارات الشباب المرتبطة بالابتعاد عن المخاطرة والخطوات الشخصية المتعلقة بالتغيير. حيث أفاد أكثر من نصف الذكور المشاركين في الاستبيان استعدادهم للزواج من دين مختلف، في حين شاركت أقلية من الإناث الجواب نفسه. وإلى ذلك لوحظت نتائج مماثلة بين الجنسين فيما يتعلق بالاستعداد للزواج من شخص من طبقة أدنى، وهو أمر مهم في ضوء الجدل القائم على قوننة الزواج المدني في البلاد والمقترحات التي قدّمتها مجموعات جديدة مؤيدة للتغيير لتطبيق قانون مدني جديد للأحوال الشخصية (كبدل عن قانون الأحوال الشخصية القائم على أساس طائفي)، والذي شغل الرأي العام خلال الانتخابات البرلمانية الماضية، وما زال يثير نقاشات داخل البرلمان المنتخب حديثاً.

ومن حيث تجنّب المخاطرة والابتعاد عنها، أفاد نحو ثلث (35 في المائة) الذكور أنهم سيتركون أسرهم حتى وإن عنى ذلك المخاطرة بحياتهم (زيادة بنسبة 18 في المائة عن عام 2016)، في حين أعرب جزء صغير من النساء عن هذا الاستعداد (17 في المائة). وكانت الاختلافات متشابهة بالنسبة لاستعداد الشباب للقبول بعمل أقل بكثير من مؤهلاتهم.

ومما هو ملاحظ أيضاً أنّ هناك تطوّر مقلق في إجابات المشاركين في الاستبيان، إذ عبر نحو النصف منهم (45 في المائة)، عن موافقتهم (16 في المائة) أو موافقتهم بشدّة (29 في المائة) على إن «النساء اللواتي يرتدين ملابس غير لائقة لا ينبغي أن يشتكين من التحرش الجنسي»، والأبرز أنّ هذه النتائج تشمل 42 في المائة من الإناث المشاركات في الاستبيان.



قبل الانهيار وبعده

العديد من المدفوعات إلكترونياً، وذلك بسبب العمليات البيروقراطية المرتبطة بالنظام التعليمي. كما يعكس هذا الواقع عدم وجود خطط لتوفير الدخل للشباب نظراً لضآلة فرصهم في فتح حساب مصرفي أو الاعتماد على المؤسسات المالية في ظل أزمة السيولة المستمرة. وطبعاً، تكاد تكون الاستثمارات مستحيلة بالنسبة لمعظم الناس خصوصاً أن المصارف توقفت عن منح القروض، بالتوازي مع بقاء خيار تجنب المخاطرة عند مستوى تاريخي مرتفع.

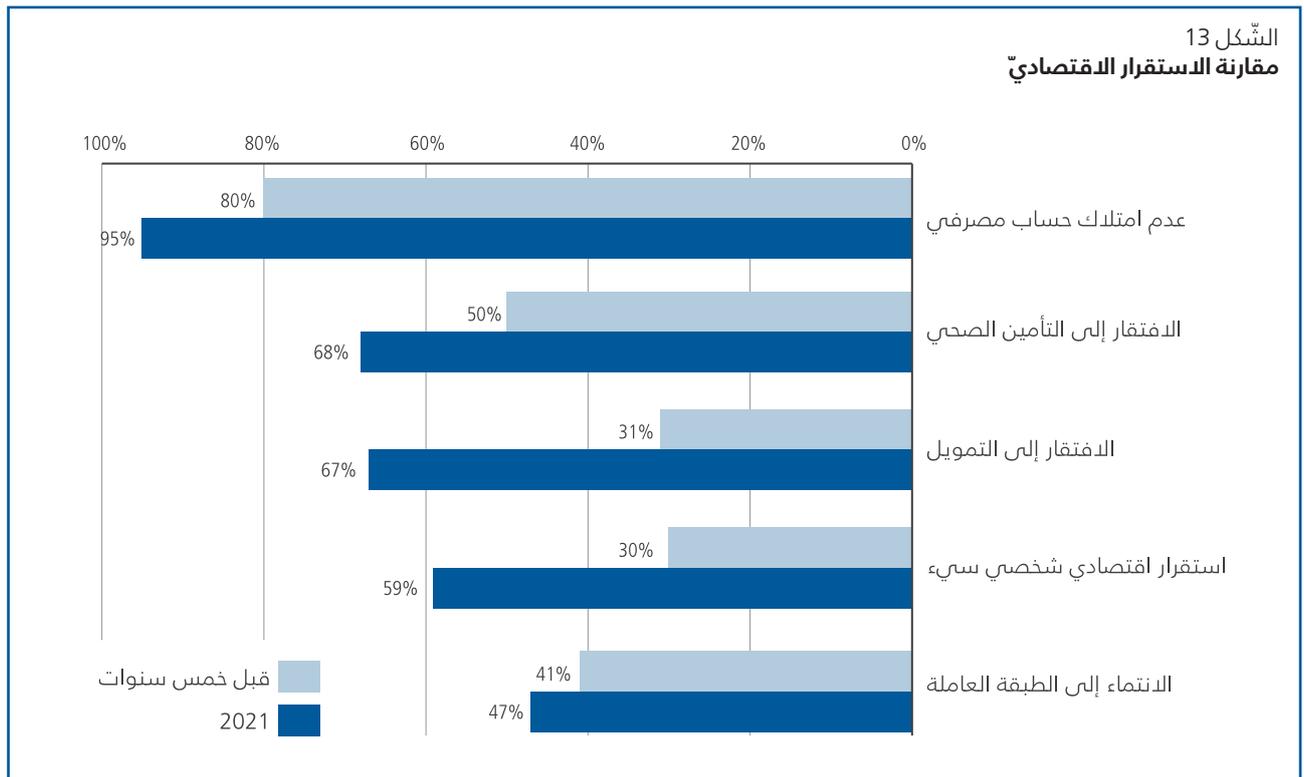
وتُعدّ معدلات التدهور في هذه المجالات مُقلقة للغاية، وتكشف الكثير عن الوضع الحالي والآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتفسيّة على الشباب في لبنان.

من المفيد اتباع نهج مُقارن للأزمة لتحديد بعض التغييرات التي واجهها الشباب في لبنان في ظل سلسلة الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

1.7 الاستقرار الاقتصادي

لقد تمكنا من تسليط الضوء على عدد من مجالات الحياة التي ساءت خلال السنوات الخمس الماضية، وأبرزها التدهور المتسارع للاستقرار الاقتصادي الشخصي للشباب، وزيادة التماثل مع الطبقة العاملة والتعريف عن الانتماء إليها، والافتقار إلى الحسابات المصرفية ونقص الأموال المتاحة، والافتقار إلى التأمين الصحي والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية المجانية.

لم يستخدم نصف الذين جرت مقابلتهم أبد أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول، بالمقارنة مع 1 في المائة فقط يستخدمونها بشكل يومي، وهو ما يسلط الضوء على عدم إمكانية الوصول إلى خدمات الدفع الرقمية في لبنان، وخصوصاً بالنسبة لطلاب المدارس والجامعات أو الخريجين الجدد المفترض أن يسدّدوا



المظاهرات والإضرابات، ومقاطعة بعض السلع، والانضمام إلى جمعيات، واستخدام الإنترنت لتعبئة أقرانهم، وتوزيع المناشير، والعديد من الأنشطة الأخرى. ولكن من ناحية أخرى، انخفضت نسبة انتساب الشباب إلى عضوية المنظمات الشبابية بشكل ملحوظ.

يمكن أن تساعدنا البيانات المتعلقة بالمشاركة المدنية للشباب وانخراطهم في السياسة في فهم أنماط معينة من التعبئة وكيفية تطورها على مدى السنوات القليلة الماضية.

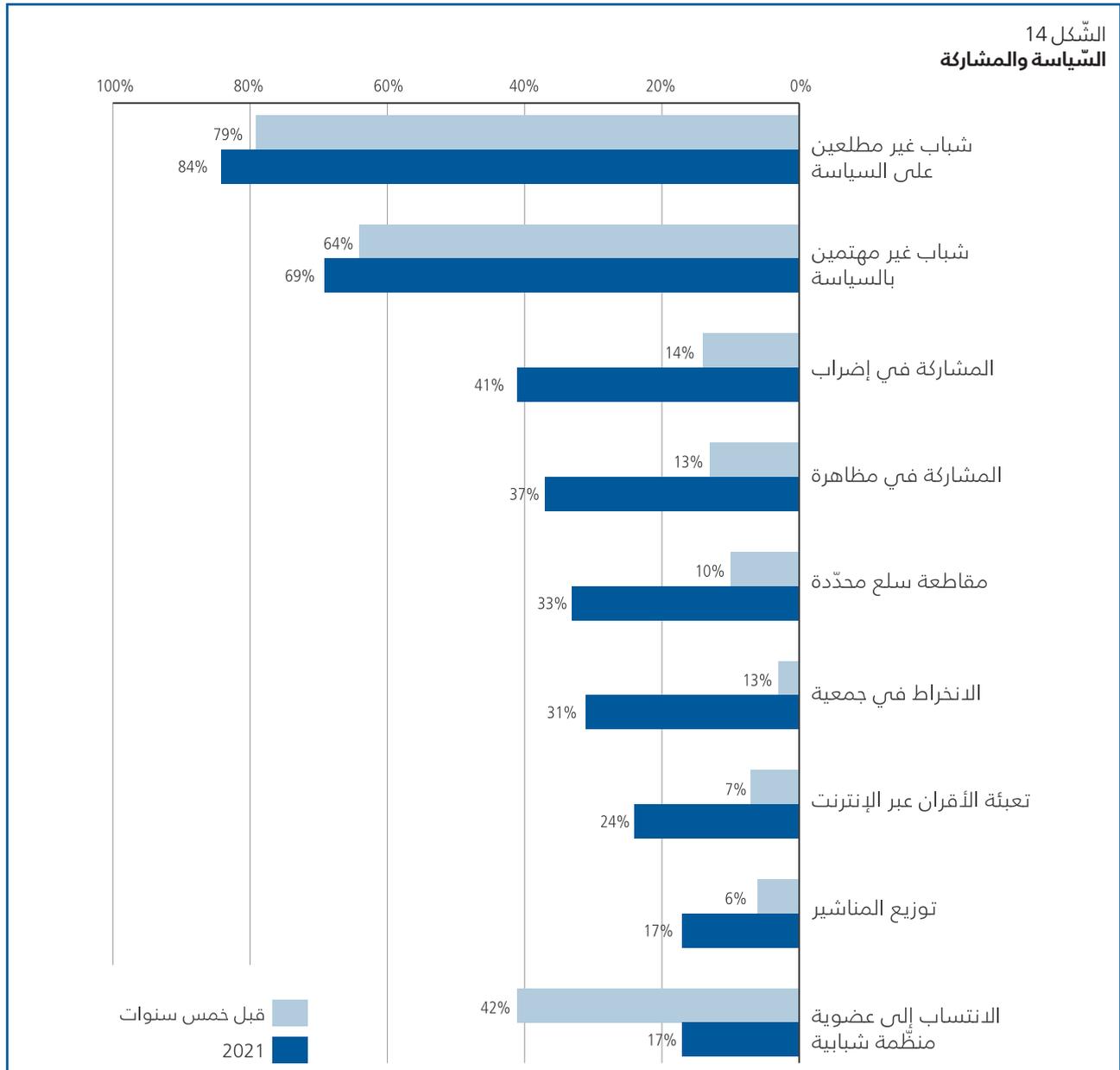
وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة زيادة في النشاط السياسي الحركي (المظاهرات والإضرابات وغيرها)، وهي أنشطة مستقلة تعتمد المشاركة فيها على خيار فردي، في مقابل انخفاض نسبة الانتساب إلى عضوية المنظمات والجمعيات، وهو ما يكشف عن الاتجاه نحو العمل السياسي العفوي وغير المنظم، بدلاً من الأنشطة المبنية على الالتزام بقرار تتخذه مجموعة منظمة.

2.7 السياسة والانخراط

قاد الشباب والمجموعات الطلابية انتفاضة تشرين الأول 2019 على نطاق واسع، وكان دورهم محورياً في التحركات على الأرض لدرجة أن الدعوة إلى خفض سن الاقتراع من 21 إلى 18 عاماً كانت من أكثر المطالب المدوية خلال الاحتجاجات. ومع ذلك، فإن حالة الاقتصاد المتردية، بالتوازي مع سلسلة أحداث مثل انفجارات آب في بيروت والتلليل، والجمود السياسي، لعبت جميعها دوراً مهماً في تغييس الناس وشل الشعور العام بالحوية وضرورة العمل.

أما فيما يتعلق بمدى انطباق هذا الواقع على الشباب فهو أمر قابل للجدل. وإلى ذلك، أظهر الشباب اهتماماً أقل بالسياسة والاطلاع عليها مقارنة بدراسات عام 2016، وهو ما قد يرتبط بدلالات كلمة السياسة بالنسبة إلى الشباب، وتمثلها مع «الفساد» أو «المشاكل».

ومع ذلك، لوحظ وجود خبرة سياسية ومشاركة مدنية على نطاق واسع، حيث فكر المزيد من الشباب في المشاركة في

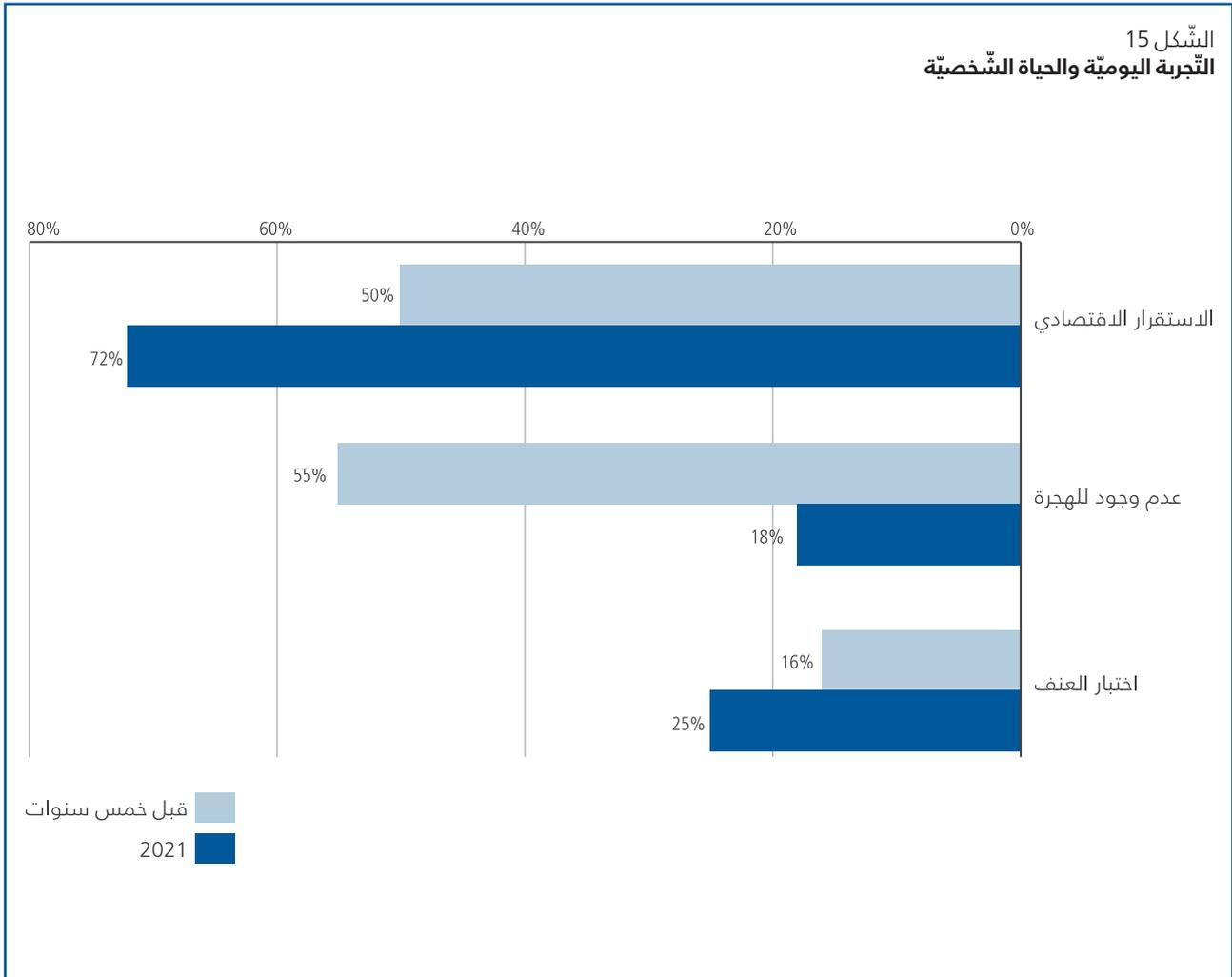


3.7 التجارب اليومية والحياة الشخصية

تعرّضت حياة الشباب اليومية لمجموعة من العوامل المزعزعة للاستقرار، سواء لناحية انعدام الاستقرار الاقتصادي، أو تصاعد العنف والتهديدات التي شوهدت أو جرى اختبارها شخصياً، أو الميل المتزايد نحو الهجرة، أو التأثير الجندري للأزمة.

4.7 زيادة انعدام اليقين

يحاول الشباب وكذلك المجتمعات، استناد إلى استخدام يورغ غرتيل للكلمة «انعدام اليقين»، اعتماد «التحوّط دائماً من انعدام اليقين عبر توجيه جوانب معينة من الحياة اليومية نحو المستقبل وتطوير التكتيكات والاستراتيجيات في التخطيط للمستقبل» (غرتيل / هكسيل 2018: 23). لكن هذه المهمة أصبحت أكثر صعوبة في لبنان بالنسبة للشباب خلال السنوات القليلة الماضية، حيث بات التخطيط والتنبؤ بمستقبلهم أكثر صعوبة، ولم يعد يميل الشباب إلى وضع خطط طويلة الأجل، مفضلين في المقابل التمسك بالتخطيط قصير الأجل أو عيش كل يوم بيومه في ظلّ زيادة الهشاشة والاضطرابات الاجتماعية والأمنية في البلاد.



الخاتمة

الفردية والعائلي حيث يكون الآباء عادةً أرباب الأسرة، وعلى المستويين الاجتماعي والسياسي، حيث يشعر الشباب أنّ المشاريع الاجتماعية تهيمن عليها شخصيات من الذكور.

أما على المستوى العام وبالنسبة للشباب على وجه التحديد، فقد كانت الهجرة موضوعاً يومياً للنقاش. وقد فكرت الغالبية العظمى من الشباب في وقت ما خلال السنوات القليلة الماضية في الهجرة، علماً أنّ نسبة كبيرة من الشباب كان لديهم قريب واحد على الأقل يعيش خارج البلاد.

وفي حين قرّر المزيد من الشباب الهجرة بحثاً عن فرص عمل أفضل، وخبرات تعليمية، وسبل عيش مستقرّة، إلاّ أنّه لا يزال المستقبل مجهولاً بالنسبة للذين لا يستطيعون المغادرة، أو الذين يرغبون في العودة حال انتهاء الأزمة، أو حين تتراجع حدّتها على الأقل، وهو أمر لا يبدو أنّه سيحدث في وقت قريب.

التوقعات فيما يتعلّق بالمستقبل القريب؟

قطاع تعليمي متداع

لا يزال المستقبل على المدى المتوسط إلى الطويل غامضاً، ومع ذلك لوحظت بالفعل تطوّرات من المحتمل أن يكون لها تأثير على سبل عيش الشباب في العديد من المجالات.

وتعدّ آفاق التعليم أكثر المجالات الطبيعية التي يمكن الانطلاق منها هنا. فمع تكييف أسعار السلع اليومية مع سعر الصرف في السوق السوداء، ارتفعت أسعار المستلزمات الجامعية بشكل كبير، ما دفع العديد من الجامعات، بذريعة الأزمة الحالية، إلى «دولة» أقساطها، وهو مصطلح صيغ للدلالة على تكييف الرسوم مع سعر الصرف في السوق السوداء. ومع رفع الأجور تحجّجاً بارتفاع الأسعار، ترك هذا الأمر العديد من الطلاب وأهاليهم غير قادرين على تحمّل تكاليف التعليم العالي خصوصاً في الجامعات الخاصة.

وعلاوة على ذلك، تُعدّ حالة الجامعة اللبنانية، التي تضمّ نحو نصف الطلاب الجامعيين في البلاد، كارثية، لا سيّما أنّ الميزانية التي تخصّصها الحكومة لا تلبّي الاحتياجات الأساسية لمرافق الجامعة وأجور الأساتذة والمواد الدراسية، إضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود وتجاوز سعر الصفّحة الواحدة الحدّ الأدنى الرسمي للأجور، الأمر الذي يصعب عملية التنقل إلى الجامعة وكذلك قدرة الأسر الأكثر ضعفاً على تحمّل هذه التكاليف.

يمكن استخلاص العديد من الاستنتاجات من نتائج الدراسة حول سبل عيش الشباب والآليات التي يتخذون بها القرارات الشخصية والمهنية في لبنان.

وبداية، من المهمّ تحليل الخيارات المهنية في مواجهة اللانظامية وعدم الاستقرار في سوق العمل اللبناني، والاختفاء السريع لفرص العمل، بما فيها الفرص المرغوبة، ما أدّى بالشباب إلى اختيار وظائف أكثر أماناً غالباً على حساب استمتاعهم الشخصي أو رغباتهم الوظيفية.

وفضلاً عن ذلك، حدّت الصدمة النظامية، التي أثّرت على المؤسسات الحكومية والمالية الرئيسية، من مجالات المناورة لدى الشباب فيما يتعلّق بالوصول إلى مصادر الدخل والمخدرات المسيلة والمنتظمة. ومع وصول التوتّرات في البلاد إلى أعلى مستوياتها، تأثّرت الوقائع الاجتماعية بمجموعة من العوامل التي فاقمت الأزمة، بما فيها تفشّي وباء كورونا وانفجار مرفأ بيروت وانفجار تليل والصراعات المسلحة.

وعلاوة على ذلك، كان هناك شعور بالاستياء من سياسيي الطبقة الحاكمة أو النظام الحاكم ككلّ ومن الثقافة الأبوية والطبقية والعنصرية السائدة.

وعليه، لم يتخذ جميع الشباب قرار المشاركة الفعّالة في المشاريع الاجتماعية والسياسية، ولم يظهروا درجة عالية من المشاركة المدنية، لا سيّما أنّ نسبة كبيرة منهم لا يرغبون في أيّة علاقة بالسياسة، وهو ما يعود غالباً إلى الحاجة المالية لتخصيص المزيد من الساعات لوظيفة مدفوعة الأجر بدلاً من العمل التطوعي وغير المأجور. هذا، وتصبح الأمور أكثر تعقيداً عندما تنخرط مجموعة من المؤسسات، بما فيها المؤسسات التي يفترض أنّها أنشئت لصالح المجتمع، في خطط أو عمليات تمويل ذاتي غامضة وغير شفافة، ما يدفع الشباب إلى الشكّ في نزاهة هذه المبادرات.

وإلى جانب ذلك، برزت تطوّرات مقلقة على مستويات عدّة، في كلّ من الأماكن الخاصة والعامة، تتعلّق بحياة الشباب الشخصية وتعرّضهم للعنف اليومي والمتقطع، وهو ما أثر أيضاً على استعدادهم وفرصهم للمشاركة في الأنشطة المدنية وعلى خياراتهم الشخصية المهنية بشكل عامّ.

ومن المهمّ أيضاً النّظر في التطوّرات التي تؤثّر على أوضاع الشباب من منظور النوع الاجتماعي. فغالباً تنعكس الهياكل الأبوية في المعايير وعمليات صنع القرار على المستويين

ومع تهميش التعليم العام من قبل الحكومة وتعذر الوصول إلى التعليم الخاص، من الأرجح أن يبقى قطاع التعليم في لبنان مأزوماً خلال السنوات القليلة المقبلة. وعلى الرغم من إعلان إدارات الجامعات عن توسيع برامج المساعدات المالية والمنح الدراسية، إلا أنها غير كافية لتعويض عدد المتسربين والمتحولين إلى جامعات أخرى. وعليه، لا تزال الاتفاق المهنية للشباب وفرصهم في العثور على عمل لائق محفوفة بالمخاطر.

عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي

أدى تعدد المجموعات والكتل داخل البرلمان، كما كان الحال تاريخياً في لبنان، إلى غياب الانقسام التقليدي بين الغالبية والمعارضة في الديمقراطيات التمثيلية، وساهم في زيادة توزيع الوظائف العامة ومواقع صناعة القرار بالتخصص بين الكتل (في الغالب على أساس طائفي). وحتى مع وجود أكثر من 13 عضواً مستقلاً منتخباً حديثاً في البرلمان، فإن الاستحقاقات المستقبلية مثل الانتخابات الرئاسية، وتشكيل الحكومة، والانتخابات البلدية، ستخضع لمنافسة سياسية محتدمة ومآزق مُحتملة.

وتاريخياً، كان الجمود السياسي عقبة رئيسية أمام أية خطة للتعافي وإعادة الإعمار وتنفيذ الإصلاحات لإعادة بناء الاقتصاد، وهو ما يلقي بمزيد من انعدام اليقين بشأن مستقبل البلاد.

وعلى المستوى الإقليمي، يعتمد مصير لبنان أيضاً على عوامل جيوسياسية، مثل المفاوضات النووية الإيرانية الأميركية، والصراع السوري، ومصالح دول الخليج في لبنان نظراً لتدخلها التاريخي، وكلها عوامل بعيدة عن الاستقرار.

وبالتالي، فإن سبل عيش الشباب في لبنان تغرق أكثر فأكثر في الهشاشة وانعدام اليقين وانعدام الأمن، وتنحدر إلى ما يمكن تسميته بيئة القلق مع مستقبل معلق بخيط رفيع.

المراجع

غرتل، يورغ / هكسل، رالف (2019): مأزق الشباب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. بيروت: دار الساقي، <https://library.fes.de/pdf-files/iez/18101.pdf>.

غرتل، يورغ / كروبير، ديفيد (2021): تأثير جائحة كورونا على الشباب، استبيان بين القادة الشباب لمؤسسة فريدريش إيبيرت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، <https://library.fes.de/pdf-files/bueros/tunesien/18328-20210929.pdf>

ميغافون (2020) Megaphone ، بعد تكرّر اعتدائه على المتظاهرين، ما هو درس المجلس؟ كيف تشكّل وما مدى قانونيته؟ - متاح على: <https://www.facebook.com/MegaphoneNews/posts/pfbid07WJuXGDPye9EYMoC19y5adDDtvCgyHFtPREr412C9eFcZp57CSzbRrc9HPTLWxuj> [فيديو بالعربية].

National News Agency (2022): Fuel Prices Increase Across Lebanon (24.5.2022), <https://www.nna-leb.gov.lb/en/economy/543252/fuel-prices-increase-across-lebanon>

ReliefWeb (2020): The Beirut Blast Left Lebanon's Health System Badly Shaken (13.10.2020), <https://reliefweb.int/report/lebanon/beirut-blast-left-lebanon-s-health-system-badly-shaken>

ReliefWeb (2022): Lebanon's Education Crisis – an Open Letter (24.1.2022), <https://reliefweb.int/report/lebanon/lebanon-s-education-crisis-open-letter-24-january-2022-enar>

Rosiny, Stephan (2018): Lebanon: The Predecessor of the Arab Spring? The Youth is Sceptical but not Desperate, FES MENA Youth Study 2016: Country Analysis Lebanon. Friedrich-Ebert-Stiftung; <https://library.fes.de/pdf-files/iez/14985.pdf>

World Bank (2021): Lebanon Overview, <https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/overview>

قائمة الأشكال

- 7 **الشكل 1** الوضع الاقتصادي الشخصي
- 7 **الشكل 2** الانتماء الطبقي
- 8 **الشكل 3** امتلاك حساب مصرفي
- 9 **الشكل 4** توفر الأموال
- 9 **الشكل 5** التأمين الصحي
- 10 **الشكل 6** الرضا الوظيفي
- 12 **الشكل 7** مصادر المعلومات
- 13 **الشكل 8** الإجراءات السياسية المُعتبرة
- 14 **الشكل 9** أسباب المشاركة
- 15 **الشكل 10** الاستقرار في مجالات مختلفة
- 16 **الشكل 11** خطط الهجرة الشخصية
- 17 **الشكل 12** الخطوات الممكنة لتغيير الوضع الحالي
- 18 **الشكل 13** مقارنة الاستقرار الاقتصادي
- 19 **الشكل 14** السياسة والمشاركة
- 20 **الشكل 15** التجربة اليومية والحياة الشخصية

نبذة عن المؤلف

الناشر

مؤسسة فريدريش إيبيرت | مكتب لبنان
157 المرفأ | شارع 73 (سعد زغلول) | المجديّة
بيروت 2012 7306

<https://lebanon.fes.de>

للحصول على الدراسات
info.lebanon@fes.de

الإشراف العلمي: **ديفيد كروير، فردريكا ستوليس**

الترجمة من الإنجليزية إلى العربية: **فيفيان عقيقي**

التدقيق اللغوي: **إلياس عمري**

لا يُسمح بالاستخدام التجاري لجميع الوسائط التي تنشرها
مؤسسة فريدريش إيبيرت (FES) دون موافقة خطية من مؤسسة
فريدريش إيبيرت.

ميشال الدويهي حائز على دكتوراه في التاريخ - العلاقات
الدولية، ومحاضر في جامعة القديس يوسف في بيروت، ولديه
أكثر من 18 عامًا من الخبرة في التدريس والتدريب والاستشارات
وإجراء البحوث النوعية التي تركز على الاتجاهات الاجتماعية
والسياسية التاريخية في لبنان والعالم العربي. وبالإضافة إلى
عمله الأكاديمي، قاد الدكتور الدويهي وشارك في العديد من
مبادرات المجتمع المدني في لبنان.

نبذة عن الدراسة حول الشباب في منطقة الشرق
الأوسط وشمال أفريقيا

تنظر مؤسسة فريدريش إيبيرت إلى النساء والرجال الشباب
كعامل حاسم في التطور الديمقراطي في المنطقة وتحرص
على تعزيز إمكاناتهم لبدء التغيير في عالم السياسة وفي
المجتمع. وعليه، تسعى مؤسسة فريدريش إيبيرت استنادًا إلى
نتائج دراسة استقصائية طويلة المدى تم إطلاقها عام 2016،
إلى تقديم لمحة وافية عن وضع الشباب في منطقة الشرق
الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد أطلقت مؤسسة فريدريش إيبيرت عام 2021، المسح
التمثيلي الثاني واسع النطاق في الجزائر ومصر والعراق والأردن
ولبنان وليبيا والمغرب وفلسطين والسودان، ولدى اللّجئيين
السوريين في لبنان، وكذلك في تونس واليمن. ومن خلال
1000 مقابلة متعمقة في كل دولة، أنتجت الدراسة المعنوية
بالشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادرة
عن مؤسسة فريدريش إيبيرت قاعدة بيانات كبيرة من الأجوبة على
حوالي 200 سؤال متعلق بالخلفية الشخصية للأشخاص الذين
تمت مقابلتهم وآرائهم بشأن مروحة متنوعة من المواضيع.